أثرُ السؤالِ والجوابِ في التحليل النحوي

م.د.خيرالله مهدي جاسم محمد الزغير
جامعة وارث الأنبياء/ كلية العلوم الإسلامية

The effect of question and answer on grammatical analysis

Lecturer Dr. Khairallah Mahdi Jassim Muhammad Al-Zughayer
Warith Alanbiyaa University / College of Islamic Sciences

الملخّص

يهدفُ البحثُ إلى تسليط الضوء على وسيلة تحليل نحوي اعتمدها النحويون في الكشف عن مسوِّغات الاستعمال في التراكيب التي تحتاج إلى الإعمال الفكري كي يصل النحوي إلى طريق يدفع به اللبس، ويقف على حقيقة الاستعمال في قُبال اللغة تسوِّغ للمتكلم استعمال التراكيب التي لا تخرج عن الصحة النحوية والدلالية في ضوء ما تتضمّنه من قواعد عامة أحكمت الكلام كي لا يشذُّ عن الاستعمال في إنشاء الكلام غير المقبول نحويًّا.

هذه الوسيلة هي طريقة السؤال والجواب على نحويه الواقعي والافتراضي، ممّا يكشف عن أصل التحليل في اللغة وهو التبادل الكلامي أو الحوار الخطابي الذي يمثِّل أصل التفاهم في اللغة، وكذا يكشف هذا التحليل عن مفهوم اللغة الاجتماعية والتداولية، وبحسب معطيات البحث فإنَّ هذه الطريقة لا تقلُّ أهمية في التحليل عن طرائق التحليل الأخرى.

الكلمات المفتاحية: دراسة، تحليلية، نحوية

Abstract

The research aims to shed light on a method of grammatical analysis adopted by grammarians in revealing the justifications for use in the structures that need intellectual realization so that the grammarian can arrive at a way that reduces confusion and stand on the reality of use in language. These uses justifies the speaker to use structures that do not depart from grammatical and semantic correctness in light of the general rules it contains. It has made the speech more precise so that it does not deviate from the use in the construction of grammatically unacceptable speech.

This method is the method of question and answer in its real and virtual grammar, which reveals the origin of the analysis in the language, which is the verbal exchange or rhetorical dialogue that represents the origin of communication in language. Further, this analysis the reveals the concept of social and pragmatic language. According to the research data, this method is no less important in analysis than other methods.

Keywords: An analytical grammatical study

المقدمة

الحمدُ لله ربِّ العالمين والصلاة والسلام على أشرف الخلق أجمعين محمد صلى الله عليه وآله وسلَّم تسليمًا.

واجهَ النحويون تُراثًا لغويًّا ضخمًا امتاز بتعدّد اللهجات وتنوّع الاستعمال فجاءت التراكيب متباعدة في تنوّعها، فالموضع الذي يأتي به العنصر التركيبي مرفوعًا يأتي بالصياغة نفسها منصوبًا، ووُجِد في اللغة عناصر تُعدُّ أركانًا في التركيب يكون لها في كل استعمال الأثر في تكوين عناصر أُخرى يُبنى عليها التركيب، ومن ثمَّ نشأت فكرة العامل التي سايرت النحو منذ الدراسة الأولى للغة بعد أنْ سبقها المنهج الوصفي للغة الذي جُمعت في ضوئه اللغة بما هي استعمال لا بما هي لغة تقعيد، ومن هنا نشأ التحليل في التراكيب ودراستها بأبعاد متعدّدة من الاختلاف الحركي أو ائتلاف عناصره فيما بينها أو اللغة الخاصة مثل لغة الشعر، واللغة العامة وهي لغة الاستعمال المتداول.

احتاج تنظير اللغة بتعدّد أنماط التركيب وتنوّعها إلى بذل الجهد للوقوف على أسرارها واستخراج مكنوناتها التي جَرَتْ عند مستعمليها، بوصفها سليقة متوافقة في أغلبها، كأنَّها لغة اتفق على صياغاتها المتكلمون، ممّا كوَّن ذلك طريقًا يُسلك فيه منهجًا علميًا عند النحويين في دراسة اللغة، حتى أصبح للنحويين في ظلِّ هذا المكوِّن من الاتفاق القدرة على تبويب الاستعمال اللغوي على وفق قواعد منضبطة، فجاءت فكرة القياس التي أحكمت سيطرتها فيما بعد على اللغة حتى رسختْ عند النحويين عبارة: أنَّ النحو كلُّه قياس، إذ القياس يُمثِّل نتاج فكرٍ تحليلي تآزرت فيه جملة من القواعد قيس الكلام في ضوئها مثل كثرة الكلام، والعلَّة، والمقيس والمقيس عليه، وقد ظهرت عِبر هذه القواعد طرائق من التحليل للوصول إلى القياس في تصحيح الكلام، فقد لا ينماز الاستعمال بالكثرة وقد استعمله واحد من العرب، لكنَّه استعمال يوصف بالفصيح فلا يُردُّ لفصاحته، وقد يلجأ النحوي إلى الإعمال الفكري في التحليل محاولة منه لالتماس التحليل المناسب لا أنْ يكون بعيدًا عن مسارات التحليل النحوي في ضبط الاستعمال كالذي نجده عند الكسائي عندما سُئل عن "أيّ" ((لمَ لا يجوز: أعجبني أيُّهم قام" فقال: أيٌّ كذا خلِقت))[1]، وهو خلاف ما اعتاد عليه النحويون من مرافقة التحليل للاستعمال واستخلاص النتائج التي تقبل الاستعمال في ضوء السليقة اللغوية التي سارت على وفق ضوابط معيَّنة وإنْ لم يكن المستعملون قد توافقوا عليها عن قصد، وقد التمس المدني تحليلًا لـ "أي" في المثال المذكور آنفًا الذي أعجز الكسائي أنْ يجد ما يسوِّغ استعماله ((وليس في وجودها كذلك ما يوجب أن يكون مع المستقبل، إذ لا أمر هنا يتخيّل به الفرق بين المستقبل و الماضي، فإذا لم يكن هناك متخيّل، فلا فرق بينهما[2]، فما لم يجد الكسائي مستندًا يفسَّر استعمال "أي" مع الماضي وهو فرق المعنى بين الماضي والمستقبل في الاستعمال.

ومن بَيْن وسائل التحليل لتسويغ الظواهر النحوية وتنوّع الاستعمال ظهر الافتراض في السؤال والجواب لتحليل الاستعمال اللغوي وقبوله، والمتقصِّي هذا النوع من التحليل يجده شائعًا عند النحويين، يمثّل جزءًا من تحليلهم النحوي يُحلُّ به اللبس في الاستعمال، ليصبح فيما بعد مسايرًا لاستعمالات اللغة التي انعقدت عليها ألسنة المتكلمين على وفق ضوابط القياس، والبحث يضع اليد على هذه الوسيلة التحليلية ليكشف قيمتها ومنزلتها التحليلية من بين وسائل التحليل النحوي الأُخرى.

إنَّ البحث الذي بين أيدينا يمثِّل دراسة من جانبين: الأوَّل، إثبات هذه الطريقة من التحليل ـــ أعني السؤال والجواب ـــ وأنَّها توازي وسائل التحليل الأُخرى للكلام، ومن ثمَّ أثره في تسويغ الكلام وقبوله، والثاني، نماذج من التطبيق بطريقة السؤال والجواب لا على نحو الإحصاء بل على نحو إثباتها بوصفها وسيلة تحليلية توازي وسائل التحليل النحوي الأُخرى أو أنَّها وسيلة تقدِّم للنحوي الأدوات للتحليل بما يوصل إلى القياس والعلَّة، وأقرب طريق توصف بها هذه الوسيلة هو الاعتماد على الحوار التخاطبي الذي يمثّل روح اللغة في الوصول إلى التفاهم بين المتكلمين، ولاسيَّما إنَّه يمثّل أوسع أساليب اللغة وهو الاستفهام.

واحتوى البحث تمهيدًا في التعريف بالتحليل النحوي، ومبحثين:

المبحث الأوَّل: بعنوان (السؤال والجواب في الحذف) تضمَّن تطبيقات التحليل النحوي في مسائل الحذف.

المبحث الثاني: (السؤال والجواب في مسائل متفرّقة في النحو) تضمَّن تطبيقات التحليل النحوي في مسائل نحوية متعدّدة.

التمهيد

التعريف بالتحليل النحوي ووسائله

تتعدُّد وسائل التحليل النحوي عند تفسير

الظاهرة اللغوية أو الاستعمال اللغوي عندما تُلحظ هيأة تركيبه على صورةٍ يُسْتَوْقفُ فيها رفع العنصر التركيبي أو نصبه أو معرفة محلّ إعرابه من الجملة، فيأتي التحليل في ضوء ذلك لتتضح الرؤية في صحة التركيب المستعمل، بحسب وسائل متعدّدة مثل القاعدة النحوية أو مفهوم البناء أو العامل الذي يمثّل روح التحليل النحوي، لذا عُرِّفت هذه الوسائل بأنَّها ((الآليات العقلية التي يعتمد المحلِّل عليها للتوصُّل إلى تطبيق القاعدة النحوية على النصوص اللغوية المختلفة؛ وذلك أنَ كثيرًا من هذه النصوص لا تكون مبنية نحويًّا، على أصل الوضع أو أصل القاعدة))[٣]، ولعلَّ القيد بالعقلية راجع إلى مفهوم القياس الذي يُعدُّ الأداة الأوفر حظًّا في التحليل النحوي بما يرتبط بمفهوم القاعدة النحوية، وإنَّ مفهوم الأصل المشار إليه يرتبط بالمخالفة التي تظهر عليها التراكيب، وليس القياس أو القاعدة النحوية جاهزة إلى الحدِّ الذي يُغني عن الوسيلة التي يمكن عدَّها مقدمةً أو طريقًا يُتوَصَّلُ بها إلى هذه القاعدة، وهذه المقدَّمة هي التحليل الذي يُعْمِل به النحوي فكره التأويلي بما يناسب سَوْق التراكيب على سليقة المتكلمين وضوابط أهل اللغة التي ابتعدت عن اللحن أو للبس المعنى في التعبيرات اللغوية، فلابُدَّ من وجود الصحة النحوية الدلالية في التركيب، فيكون كلّ ذلك بالأدلة الصناعية وغير الصناعية.

وفي افتراض السؤال والجواب الأثر في التحليل النحوي في قبال الأدلة المتعدِّدة التي يَفسَّر بها الاستعمال، إذ إنَّ بعضها يعتمد على الذائقة النحوية التي تعكس المنهج وثقافة النحوي، بما يتوافر لديه من أدلّة تركيبية ومقامية، لتمييز عناصر التركيب المؤلِّفة للجملة؛ لذا نلحظ إظهار حقيقة التحليل النحوي عند الدكتور فخر الدين قباوة على أنَّه منظومة تفسيرية تتقصّى كل ما يمكن أن يسوِّغ الصحة النحوية والدلالية في التركيب، فهو ((تمييز العناصر اللفظية، الدلالية والشكلية، المكوِّنة للعبارة بعضها من بعض، بالاعتماد على أدلة المقام والمقال، وظواهر الصوت والشكل والتركيب، لدراسة تلك العناصر في إطار السياق المحيط بها، وتحديد أنساقها وأنماطها وخصائصها ووظائفها، وما بينها من علاقات وتبادل للمعاني الإعرابية والصرفية خاصَّة، والنحوية عامَّة))[٤]، وبتعبير آخر عنده فهو ((صورة عملية، لتوظيف الأحكام والأصول والضوابط، في دراسة النص، وتبيين ارتباطها بأنماط القول والتعبير، إنَّه تفكيك الوحدة التعبيرية وحلِّ اشتباكاتها، لرصد خصائص الجزئيات وصفاتها وسلوكها في إطار الوحدة الكلية، وموقعها من البيان والقواعد والأحكام))[٥]، فالتفكيك يرتبط بصورة مباشرة بمفهوم العامل، وظاهرة الارتباط بين عناصر اللغة سمةٌ لا يمكن إنكارها في الاستعمال لبيان الوحدة الكلية[٦] التي تكون في ضوئها الصحة النحوية والدلالية، ويكون ذلك بتوظيف الأحكام والأصول والضوابط التي يدخل من ضمنها السؤال والجواب اللَّذان يلجأ إليها النحوي في تحليل الكلام، مثلما يلجأ إلى الشاهد من النثر أو الشعر أو قول العرب أو العلَّة أو القياس، ليُسوِّغ به الاستعمال بصورته التي احتاجت إلى التفسير والبيان والإيضاح.

وأغلب الظنِّ أنَّ توظيف السؤال والجواب في التحليل النحوي يرجع إلى المفهوم التداولي في الكلام، الذي ينساق في علم الاستعمال اللغوي، فالتداولية علمٌ ((يدرس الظواهر اللغوية في مجال الاستعمال، ويدمج، من ثمّ مشاريع معرفية متعدّدة في دراسة ظاهرة التواصل اللغوي وتفسيره))[٧] كالذي نلحظه في الحذف من استعمال عبارات "كثرت الاستعمال" وعبارة "علم المخاطب" فهي عبارات وُظِّفت لبيان الحذف في الاستعمال، ومن جانب آخر فإنَّ السؤال والجواب اللذَين يفترضهما النحوي يكشفان عن ارجاع العلاقات النحوية إلى صورتها البنائية، فالفعل المتعدي لا يُفهم معنى الجملة فيه إلَّا بذكر ما يتعدّى إليه لتكون الجملة ممّا يُحسن السكوت عليها، ولكنْ تلحظ من الكلام ما يُقتصر به على الفعل المتعدي والفاعل، قال سيبويه ((وأمَّا ظننتُ ذاك، فإنَّما جاز السكوت عليه؛ لأنَّك قد تقول: ظننتُ فتقتصِر)[٨]، لأنَّ التداول المسوِّغ للتقدير يملي على النحوي التقدير الذي تعارفت عليه سليقة المتكلمين وإنْ كان من قرينة منفصلة عن التركيب، فلا بدَّ للاستعمال من مسوِّغ وهو تقدير، إذ قد يفترض النحوي القول من المتكلم فيكون ذلك أحد مصاديق السؤال والجواب، وتفصيل الكلام في المبحثين الآتيين.

المبحث الأوَّل

السؤال والجواب في مسائل الحذف

يدلّ الحذف على القطع والإسقاط، ويقال: حَذْفُ الشيءِ: إسقاطُه[٩]، وعرِّف في الاصطلاح على أنَّه ((إسقاط جزء الكلام أو كلِّه لدي))[١٠]، ولابد من دليل على المحذوف ليُحسن تقديره في الكلام وملاءمته لعناصر التركيب من الجانب النحوي والدلالي.

يُمثِّل الحذف واقعًا لغويًّا متسعًا في التقدير الذي يقوم عليه مفهوم العامل الذي يُصحِح مسار التراكيب اللغوية ويسوِّغها، ويمثّل الحذف فلسفة الأثر النحوي، فنجد النحويين قد آثروا التعريف بالنحو بالدليل الذي يُبحث في ضوئه العنصر التركيبي المكمِّل لبناء الجملة، أي معرفة أحوال الجملة والتغيير الحركي في ضوء نظرية العامل، وهذه الفلسفة تقوم على تقصّي سياق العلَّة التي تدلّ على المحذوف، فمستعملو اللغة ((لا يحذفون شيئًا إلَّا وفيما أبقوا دليلا ما على ما ألْقَوا))[١١]، ويقوم دليل الحذف على قرائن مقالية ومقامية[١٢]، وقد ذهب ابن هشام إلى القول بمفهوم الاختصار والاقتصار وليس الحذف[١٣]، لما يُثار من تساؤل عن كيفية حصول الحذف الذي قد لا يسعف المقال أو المقام تعيينه.

ويؤيد الاستعمال اللغوي رؤية ابن هشام، إذ نلحظ أنَّ الحذف في بعضه لا يُسعفه التركيب في معرفة المحذوف؛ لأنَّ المحذوف لا يعتمد على المقال بل الحال مثل مقاصد المتكلمين وتداول كلامهم على الاختصار لمعرفة السامع بالمحذوف، وليس من دليل عليه في التركيب مثل أسلوب التحذير فلا يدلّ على حذف الفعل أي دليل من التركيب ((غير أنَّ دلالة الحال نابت مناب اللفظ به، وكذلك قولهم لرجلٍ مُهْوٍ بسيفٍ في يدِه: زيدًا، أي اضرب زيدًا، فصارت شهادة الحال بالفعل بدلًا من اللفظ به))[١٤]، ومن ذلك ما سمَّاه النحويون بالسماع في بعض التراكيب، ومن قولهم " لا بأس" أو " لا شكَّ" فيقدَّر فيها حذف الخبر وما من دليل عليه في التركيب إلَّا معرفة المتكلم بالمحذوف من الخطاب المتداول، ومنه ما يقدَّر في عُرف النحويين بما يرونه مناسبًا بتقدير "مِثْلَ، تقول: "مررتُ برجلٍ أسدٍ شدةً"((إنَّما تريد مثلَ الأسد))[١٥]، وتفسيره ((أي يشابه الأسد شدَّة، فانتصاب "شدَّة" على التمييز عن نسبة "مِثْلَ" إلى ضمير مذكور))[١٦]، فتقدير "مِثل" ضَرْبٌ من الافتراض يتوافق والاتساق في الجملة والربط بين عناصرها، لكنْ لا يوجد في التركيب ما يدلُّ عليه، فلا ضمير مذكور، لذا أُوجِد المحذوف نسبة إلى افتراض المذكور، فهذا التقدير ليس لدليل عليه من التركيب.

والنحويون إذا التمسوا الدليل يقدرون وإنْ وقع بعيدًا، وذلك ((أنَّه إذا تقدَّم مّما يصلح للتفسير شيئان فصاعدًا، فالمفَسَّر هو الأقرب...، ويجوز مع القرينة، أنْ يكون للأبعد، نحو: جاءني عالمٌ وجاهلٌ، فأكرمته))[١٧]، والتقدير بحسب القرينة: أكرمتُ العالمَ، ففي ضوء دليل التقدير من التركيب فإنَّ قرينة الإكرام دالٌّ على المحذوف، فالذي يُكرَّم هو العالم لا الجاهل، فإذا رُوعيت القرينة وإنْ كانت خارجية، فلا يكون التقدير مع عدم وجود الدليل من التركيب ((ضربٌ من تكليف علم الغيب في معرفته))[١٨]، فبوجود طريقة التحليل المناسبة التي تتلاءم واللغة المستعملة ووسائل التحليل النحوي، يمكن أنْ يُقدَّر المحذوف، والسؤال والجواب أحد هذه الوسائل التي يُسلك فيها هذا الطريق على ما سيتضح في تطبيقات هذا الموضوع، فللسؤال والجواب حظوة من التحليل في إيجاد المحذوف وتعيينه في قبال الطريق بالتحليل الأوسع في إيجاد المحذوف وهو كثرة الاستعمال وعلم المخاطب، لكنَّ النحوي لم يستغنِ عن السؤال والجواب في تحليلية النحوي لإيجاد المحذوف وتعيينه.

وممّا يمكن أن نشير إلى بعض المواضع التي لحقها الحذف، وكان للتحليل بالسؤال والجواب أثرهما في تسويغ الحذف، سواءٌ أكان الحذف في الجملة الاسمية كحذف الفعل أم الحذف في الاسمية، كحذف المبتدأ.

أولًا: الحذف في الجملة الفعلية

حذف الفعل

يحذف الفعل جوازًا أو وجوبًا[١٩] بحسب القاعد التي يرد فيها الكلام، فتكون القاعدة قيدًا في الحذف الواجب فلا يجوز ذكره.

ومن مواطن التعليل بالحذف ما ذكره النحويون في البيت الشعري من (الطويل)[٢٠]:

لِيُبْكَ يزيدٌ ضارعٌ لخُصُومِه

ومخْتَبِطٍ مِمَّا تَطِيحُ الطوائحُ

افترض سيبويه جوابًا في تقدير المحذوف، بقوله ((لما قال لِيُبْكَ يزيد فيه معنى لِيُبْكَ يزيد في القَدَمِ أنَّه مسالمة، كأنَّه قال ليبْكيهِ ضارع))[٢١]، فالتقدير راجع إلى المتكلم وما يقصده حذف الفعل.

وقد أرجع المبرِّد الجواب إلى علم المخاطب بقصد المتكلم؛ لأنَّه ((لمَّا قال:"لِيُبْكَ يزيد" عُلِمَ أنَّ له باكيًا. فكأنَّه قال: لِيُبْكه ضارعٌ لخصومه))[٢٢]، وأوضَحَ التقدير بالجواب الافتراضي " كأنَّه قال..." وعلى نحو الافتراض في معرفة المحذوف وسَوْقه لإعراب" ضارع" فاعلًا، أتمَّ ابن جنِّي تحليل الحذف في ضوء السؤال والجواب، فالكلام عنده ((كأنَّه لمَّا قال: لِيُبْكَ قال: لِيُبْكَ يزيد، قيل: مَن يُبْكيه؟ فقال يُبكيه ضارعٌ لخصومه، والحمل على المعنى كثير جدًّا))[٢٣]، فوظَّف حوارية الخطاب في سؤال وجواب أراد منها تحديد الإعراب

الصحيح للاسم "ضارع"، ووصف هذه الحوارية بالحمل على المعنى، أي أنَّه حملَ الكلام على معنى الافتراض المذكور، ولولا ذلك لكان محلُّ الاسم النصب، أي: يُبكِ يزد ضارعًا. وبهذا الحمل يكون الفاعل، فاعلًا في المعنى لفعل محذوف على ما تبَيَّن من السؤال والجواب الذي أعاد صياغة الجملة بأسلوب الخطاب.

واستقرَّ عند الرضي طريق التحليل بالسؤال والجواب في هذا البيت، وأفصح عن ذلك بقوله ((هذا أيضًا من جنس الأوَّل أي ممّا القرينة فيه السؤال، إلّا أنَّ السؤال ههنا مقدَّرٌ مدلولٌ عليه بلفظ الفعل المبني للمفعول؛ لأنَّه يلتبس الفاعل، إذن، على السامع فيسأل عنه فكأنَّه لمَّا قال: يزيد، سأل السائل: من يُبكيه، فقيل: ضارعٌ، أي يُبكيه ضارعٌ، والسؤال الأوَّل مصرَّح به))[٢٤]، ما أراد به من جنس الأوَّل هو دلالة السؤال على المحذوف من الجواب وهو ما ذكره عن نص ابن الحاجب قوله ((وقد يحذف الفعل لقيام قرينة، جوازًا في مثل: زيدٌ، لمن قال: من قامَ))[٢٥]، وهذا ما يقصده بأنَّ السؤال الأوَّل مصرَّحٌ به، إذا قال: من قام، فيكون الجواب: زيدٌ، فقط، ولم يقلْ قام زيدٌ، أمَّا السؤال الثاني عن " ضارع" لم يكن مصرَّحًا به فافترضه الرضي على نحو التداول بين المتكلمين ليحلِّل به صحة التقدير ورفع الاسم الذي صلُحَ إعرابه فاعلًا لفعل محذوف في الجملة، قُدِّر الفعل المحذوف بدليل الفعل المبني للمجهول "لِيُبْكَ" ممّا جعل هذا الدليل صياغة السؤال والجواب سائغة في تحليل بنية النَّص وإرجاع المحذوف.

واللافت للنظر أنَّ الرضي اعتمد على مفهوم القرينة في التقدير وليس على دلالة التركيب على المحذوف، إذ مفهوم القرينة أوسع من المنظور التحليلي للدلالة على المحذوف من اعتماد سياق التركيب؛ لأنَّ من القرينة ما يكون مقاليًا ومقاميًا، وبتوظيف القرينة جعل الرضي تقدير المحذوف قرينة خارجية أنشأها في ضوء التخاطب بين المتكلمين أمَّا غيره جعلها في ضوء الافتراض اعتمادًا على دلالة التركيب، لكنْ يَتَّحد التقديران في ضوء التحليل بالسؤال والجواب.

ولم ألحظ مِن النحويين مَن قدَّر المحذوف بعيدًا عن طريق التحليل بالسؤال والجواب في هذه المسألة[٢٦]، غير أنَّ مَن لم يقدِّر، رجح الفعل على رواية المبني للمعلوم فلا حذف ولا تقدير للسؤال والجواب، وبذلك يكون "ضارع" فاعلًا للفعل المذكور في البيت الشعر المذكور آنفًا، وأوضح ابن هشام أنَّ ((الذي سوَّغ الحذف في هذا الموضع أنَّ الكلام يقع في جواب استفهام مقدَّر))[٢٧]، وبذلك فإنَّ الدلالة على المحذوف من دون صياغة السؤال والجواب متوّقفة على رواية المبني للمفعول، أمَّا على رواية بناء الفعل "لِيَبْكِ يزيدَ" على المعلوم ونصب "يزيد" فلا تقدير ولا تحليل في البيت المذكور آنفًا سوى نصب يزيد بضارع، أي إنَّ وجود المبني لمفعول يدلُّ على السؤال والجواب.

وقد لا يصرَّح بالسؤال والجواب، بل يوضِّح التحليل في ضوء الحوار التخاطبي الذي يقوم على السؤال والجوب بين المتكلمين، ومن ذلك حذف الفعل ولاكتفاء بالفاعل، وذلك((إذا قيل لك، من قرأ فتقول: زيدٌ، التقدير: قرأ زيدٌ))[٢٨]، على أنَّ السؤال الذي ذُكر فيه الفعل أغنى عن ذكره في الجواب، وهذا الحذف لا يكون من الواجب؛ لعدم خضوعه لقاعدة ما، بل هو من الحذف الجائز للاستغناء الذي يكون من علم المخاطب، لكنْ لم يقل النحوي لعلم المخاطب لطبيعة التحليل المناسبة القائمة على السؤال والجواب.

ومن أمثلة حذف الفعل في ضوء الحوار التخاطبي القائم على السؤال والجواب، حذفه في سؤال نفي قيام الفاعل بالفعل في السؤال وإثبات القيام به في الجواب، إذ ((يصحّ حذف فعله إنْ أُجيب به نفيٌ، كقولك: بلى زيدٌ، لمن قال: ما قام أحدٌ، أي بلى قامَ زيدٌ أو استفهام محقّق، نحو " نَعَم زيدٌ " جوابا لمن قال: هل جاءك أحدٌ))[٢٩]، فالحذف حاصل في جواب الاستفهام خاصَّة، والاستفهام قائم على السؤال والجواب، فجاز الحذف؛ لأنّه قائم على الحوار المباشر وليس لقاعدة ما، فهو حذف جائز؛ لذا لا يخلُّ ذكر الفاعل بالجملة لقيامه على الحوار التخاطبي، الذي يُعدُّ قرينة دالّة على الحذف.

التناسب والتعيين والتطابق في الحذف

وفي حذف الفعل عندما يكون الجواب بالفاعل فقط، موضع جواز آخر جعل الفاعل مبتدأ، فيجوز فيه أنْ يكون مبتدأ خبره محذوف، وذلك في قولك: "زيدٌ" في جواب من سأل "من قرأ"، قال ابن طولون((ويجوز في «زيد» في المثال المذكور أن يكون مبتدأ محذوف الخبر، وهو أجود، لمطابقة الجواب للسّؤال، فإنّ السّؤال جملة اسميّة))[٣٠]، وجواز ذلك بحسب ما ذهب إليه ابن طولون بمفهوم المطابقة الذي أشار إليه في كلامه بجعل "زيد" مبتدأ خبره محذوف، وذلك أنْ يكون التقدير على "زيدٌ قرأ" فيكون تأخير الفعل في التقدير جملة تقع خبرًا للمبتدأ "زيد"، وقد أفاد ابن طولون هذا الجواز _ أي الجواز في إعراب "زيد" مبتدأ في ضوء مفهوم المطابقة بين

السؤال والجواب، فإذا ابتدئ بـ "زيد" صارت الجملة اسمية يقدَّر لها الخبر، وهو ما دلَّ عليه السؤال "مَن قرأ"، فيتحوّل التقدير من الجملة الفعلية إلى الجملة الاسمية.

والذي يبدو أنَّ الحذف للفعل أتمُّ في الجملة بوصفه مسندًا وركنًا فعليًّا اسند إليه الفاعل؛ لأنَّ السؤال أُريد به الإخبار عمّن قام بالفعل لا الإخبار بالفعل الذي قام به المخبر عنه، فالسؤال يراد به الاستفهام عمّن قام بالفعل، فدلالة جملة "قرأ زيد" تختلف عن دلالة "زيدٌ قرأ"، وقد جرت الصياغات التركيبة على إرادة الفاعل عندما يكون السؤال بالفعل وأنَّ إرادة الجواب تبحث عن الفاعل لا الإخبار بالجملة الفعلية، ومن ذلك قوله تعالى {وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ}[٣١]، لذا ترد الإجابة بالفعل في مواضع أُخرى، ومن ذلك قوله تعالى {وَلَئِنْ سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ}[٣٢]، فإذا كان ثمَّة مناسبة لتعيين الجواب على أنَّه جواب بالفاعل أو جواب بالمبتدأ، أمكن فيه الرجوع إلى سياق الكلام في تعيين أحدهما لا القطع بأحد الإعرابين دون لآخر.

شاع على نحو القاعدة بين النحويين أنَّ الأصل في الجواب أنْ يكون مطابقًا للسؤال الموجه إلى المخاطب[٣٣]؛ فإذا قيل: مررتُ بزيدٍ، يستفهم عنه فيقال: مَن زيدٌ، وذلك ((إنَّ السؤال جملة اسمية صورة، وفعلية حقيقة))[٣٤]، فيأتي الحذف في ضوء التركيب باعتماد الدليل على المحذوف، ويقع ذلك بما لا يُحدث لبسًا أو مخالفة القاعدة النحوية.

وفي ضوء التطابق يتلقّف النحويون التأويل في الحذف على وفق التحليل النحوي في ضوء السؤال والجواب الذي يفترضونه من واقع اللغة جريًا منهم إلى الإشارة إلى أصل الحوار التخاطبي بين المتكلمين، ومن ذلك ما ذكره الرضي في جواب "أمَّا" ((فإنَّما يرجّح الرفع معها على النصب مع القرينتين المذكورتين؛ لأنَّ ترجيح النصب في مثلها يغيِّر "أمَّا" إنَّما كان لمراعاة التناسب بين المعطوف والمعطوف عليه في كونهما فعليتين، نحو قام زيدٌ وعمرًا أكرمته، أو لقصد التناسب بين السؤال والجواب في كونها فعليتين، نحو زيدًا أكرمته في جواب من قال: أيُّهم أكرمتَ فإذا صدِّرت الجملتان بـ "أمَّا" نحو: قام زيدٌ، وأمَّا عمرو فقد أكرمتُه... فإنَّ "أمَّا" من الحروف التي يُبتدأ بعدها الكلام ويستأنف، ولا ينظر معها إلى ما قبلها فلم يمكن قصد التناسب معها))[٣٥]، فالتحليل النحوي في ضوء هذا النص قائم على شقين: نحوي، لمراعاة التركيب في العطف لتأويل النصب بعد "أمَّا"، وآخر مناسبة للواقع اللغوي من السؤال والجواب لبيان الرفع بعد "أمَّا"، وما أشار إليه الرضي من ترجيح النصب وفعلية جملة "أمَّا" في نصِّه المذكور آنفًا "على النصب مع القرينتين المذكورتين" إنَّ القرينتين هما ((عطف الجملة التي بعدها على فعلية، وكونها جوابًا لجملة استفهامية فعلية))[٣٦]، فالذي ألفيناه أنَّ التحليل الذي أُجري في "أمَا" وتمييز جملتها بين الاسمية والفعلية أُشرك فيه السؤال والجواب على أنَّه أداة تحليل تقابل التحليل القائم على القاعدة النحوية، فكان مفهوم المطابقة بين السؤال والجواب ملزما للرفع.

وساق الجرجاني رأيه في مفهوم المطابقة مع "أمْ" وبَيَّنَ جانب اسمية الجملة وفعليتها معها في ضوء التحليل بالسؤال والجواب و ((بيان ذلك أنّ قولك: "مَنْ قام" أصله: أقام زيدٌ أم عمرو أم خالدٌ"، إلى غير ذلك، لا: "أزيدٌ قام أم عمرو أم خالد"؛ وذلك لأنَّ الاستفهام بالفعل أولى؛ لكونه متغيِّرًا، فيقع فيه الإبهام... وفي الحقيقة هي فعلية؛ فنبَّه بإيراد الجواب جملة فعلية، على أصل السؤال؛ فالمطابقة حاصلة حقيقة))[٣٧]، أي مطابقة سَوق السؤال في ضوء الجواب، أمَّا أنْ تكون جملته اسميَّة، وأمَّا أنْ تكون فعلية أي في ضوء ما يتصدره الاستفهام في صوغ جملة التركيب، ومن ذلك تعيين النصب دون دوران المسألة بين الرفع والنصب، عند قيام المسألة في ضوء السؤال والجواب، يتعيَّن النصب ويترك الرفع ((ويختار النصب أيضًا، إذا كان الكلام جوابًا عن استفهام بجملة فعلية، كما إذا قيل: أرأيتَ أحدًا، أو أيُّهم، أو غلام أيُّهم رأيت، فتقول: زيدًا رأيتُ، وإنَّما كان النصب أولى ليطابق الجواب السؤال في كونهما فعليتين، وكذا إذا قيل: أضاربٌ الزيدان أحدًا، قلت: زيدًا يضربان؛ لأنَّ معناها: أيضرب الزيدان أحدًا، فهو مقدر بالفعلية))[٣٨]،

وللسؤال الواقعي أثره الواضح في بيان الرفع والنصب، إذا كان من واقع التركيب وليس في افتراضه ـــــ أي السؤال ـــ تقول ((زيدٌ كم مرةٍ رأيتَ وأنت تريد "رأيته" ولم يكن هذا بمنزلة قولك: "زيدٌ رايتُه"؛ لأنَّك لم تأتِ بعد المبتدأ بشيء يحول بينه وبين الفعل، وهو الاستفهام))[٣٩]، فوجود "كم" في موضع الخبر عند الابتداء بالاسم يحتاج إلى ضمير رابط في الجملة يعود على الاسم، لكن صياغة التركيب على نحو السؤال أنزل جملة "زيدٌ كم مرة رأيت" منزلة التركيب في "زيدٌ رأيته" الذي ذكر فيه؛ وعلة هذا التركيب إنَّه لم يفصل

بين المبتدأ "زيد" والخبر "رأيته" بفاصل، أمَّا جملة زيد " زيد كم مرة رأيت" سوَّغ فيه عدم ذِكر الضمير العائد على السؤال نفسه، فشكّل واقع السؤال أداة تحليلية يسوَّغ بها الكلام في ضوء ما يسوَّغ من ضمن القاعدة، فجاز إعراب "زيد" خبرًا في جملة الاستفهام بـ "كم" وجملة " كم" وما بعدها خبرًا؛ لأنَّ ظاهر الكلام يوجب نصب "زيد".

حذف مفعولي ظنَّ

تنصب ظنَّ مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر وقد يلحقها الإلغاء أو التعليق في مواضع أشار إليها النحويون على خلاف في إلغاء عملها[٤٠]، وقد يحذف مفعولي ظنّ وأخواتها لا لقاعدة موضوعة وإنَّما المسألة تتعلّق بسياق الكلام عند الحوار والتخاطب القائم على السؤال والجواب أي في مواضع استفهام المتكلم وطلب الإجابة من المخاطب، وشرط الحذف هو دلالة الدليل عليه وليس من دليل إلَّا الحوار القائم على السؤال والجواب ((فمثال حذف المفعولين للدلالة أنْ يقال: "هل ظننتَ زيدًا قائمًا؟" فتقول" ظننتُ"، التقدير ظننتُ زيدًا قائمًا، فحذف المفعولين لدلالة ما قبلهما عليهما))[٤١]، والدليل عيه هو السؤال الموجّه إلى المخاطب وليس القاعدة، قال ابن طولون ((وفهم من ذلك أنّه يجوز حذفهما أو حذف أحدهما إذا دلّ على الحذف دليل، وهو الحذف على جهة الاختصار[٤٢]، فالسؤال علامة دالة على جواز الحذف فحذف المفعول به في ضوئه؛ لأنَّه دليل على الحذف، فيأتي التقدير مطابقة لما سُئل به فالسؤال من محددات التقدير.

ثانيًا: الحذف في الجملة الاسمية

حذف المبتدأ في جملة نِعمَ وبئس

ذهب النحويون إلى أكثر من إعراب في أسلوب المدح والذم بالفعل "نِعْمَ وبئس" فقولنا: "نِعْمَ الرجلُ محمدٌ" احتمل الإعراب أنْ جملة " نعم الرجلُ" خبرًا مقدَّما للمبتدأ المؤخر "محمد" وقد يكون "محمد" خبرًا لمبتدأ محذوف والتقدير: هو محمد.

ولكن طريقة التحليل في تقدير المبتدأ المحذوف اتجهت إلى التحليل بالسؤال والجواب عند ابن جنّي في هذا الموضع، فقد عضَّد الإعراب على المبتدأ المحذوف، قال ((وذلك قولك:" نِعْمَ الرجلُ زيدٌ، وبئس الغلامُ جعفرٌ، فالرجل بفعله، وزيدٌ مرفوع؛ لأنَّه خبر مبتدأ محذوف، كأنَّ قائلًا قال: مَنْ هذا الممدوح، فقلتَ: زيدٌ، أي: هو زيدٌ، وإنْ شئتَ كان زيدٌ مرفوعًا بالابتداء وما قبله خبرٌ مرفوع عنه))[٤٣]، فلم ينظر بتقعيد على نحو الوجوب أو الجواز في حذف المبتدأ مع "نِعْمَ وبئسَ" بل لجأ إلى طبيعة التداول في الكلام الجارية على السؤال والجواب في تحليل الكلام وإيجاد المحذوف، وجعل الرأي الذي يقول بحذف الخبر في ضوء السؤال والجواب رأيًا يوازي الرأي الذي يُجوِّز جعل الفعل والفاعل خبرًا مقدَّما وما بعده المبتدأ.

وقد يقدَّر حذف المبتدأ في ضوء السؤال والجواب، فيما نجده يشترك في احتمال إعراب اللفظ بدلًا، وذلك في قول سيبويه ((فإذا قلت: عليها مثلها زيدٌ، فإنْ شئتَ رفعت على البدل، وإنْ شئت رفعتَ على قول "ما هو"؟ فتقول: زيدٌ أي: هو زيدٌ))[٤٤]، فالتخيير الذي أجراه سيبويه قائمٌ على تحليل الكلام لإزالة الإبهام في الجملة، كأنَّ المسألة "عليها مثلها" لا تؤدي غرضها من المعنى، فمجيء "زيد" يتمِّم معنى الكلام ويوضّحه وذلك يكون فيه " زيد" مرفوعًا وهو أقرب في الظاهر إلى الخبر من البدل، لكن لا يوجد مسوِّغٌ للإخبار به، فجاء التحليل بالسؤال والجواب ليُبِّن محلّ التقدير المناسب، فقدِّر الضمير هو" ليحلّ محلّ المبتدأ ويكون "زيدٌ" خبرًا له.

حذف المبتدأ وإقامة المصدر المؤول مقامه

يأتي المصدر المؤول من "أنْ والفعل" خبرًا وهو مسالة سائغة على أنَّه اسم ومن ذلك قوله تعالى{لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ}[٤٥]، على أنَّ المصدر المؤّول في محلّ رفع اسم ليس، وقد أفاد سيبويه تحليل المبتدأ المؤّول من "أن والفعل" في ضوء السؤال والجواب، في قوله تعالى {بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ أَن يَكْفُرُوا}[٤٦]، قال سيبويه ((وقال جلّ ذكره:" بئسما اشتروا به أنفسهم" ثم قال: أنْ يكفروا على التفسير كأنه قيل له ما هو فقال: هو أن يكفروا))[٤٧]، ففسر الكلام على السؤال والجواب فصاغ المبتدأ في ضوئه على أنَّ ضمير محذوف أُقيم المصدر مقامه، ولو ذُكر الضمير لكانت جملة واقعة خبرًا، إذ تكون الجملة المفترضة "هو أنْ تفعلوا" جملة مفترضة في ضوء السؤال والجواب تعرب من الضمير المبتدأ وخبره المصدر المؤوّل.

ولا نستطيع أنْ نهتدي إلى هذا التحليل بحسب قاعدة ما أو مجيء الاستعمال على هذه الشاكلة أي وقوع المبتدأ ضميرًا خبره المصدر المؤوّل، لكنَّنا ألفينا هذا التحليل يحاكي الخطاب التحاوري المكوَّن من السؤال والجواب، وكأنَّ المسألة مرتبطة بتداول المتكلمين، فجُعِلَ المصدر المؤوّل "أنْ تُوَلوا" في محل المبتدأ.

حذف خبر لا النافية للجنس

قد يحذف الخبر من الجملة، وجوبًا أو جوازًا في مواضع[٤٨]، ومن ذلك حذف خبر "لا" النافية للجنس، قال ابن عقيل ((إذا دلَّ دليل على خبر "لا" النافية للجنس وجب حذفه عند التميميين والطائيين، وكثر حذفه عند الحجازيين، ومثاله يقال: هل من رجلٍ قائمٍ فتقول: لا رجلَ. وتحذف الخبر وهو "قائم" وجوبًا عند التميميين والطائيين، وجوازًا عند الحجازيين، ولا فرق في ذلك بين أنْ يكون الخبر غير ظرف ولا جار ومجرور كما مُثِّل أو ظرفًا أو جارًا ومجرورًا، نحو أنْ يقال: هل عندك رجلٌ أو هل في الدار رجلٌ، فتقول: لا رجلَ))[٤٩]، في هذا الموضع اتجه الحذف في ضوء السؤال والجواب إلى إعطاء الحكم على التركيب، فدار بين الوجوب والجواز، وفي ذلك تأصيل للسؤال والجواب في قبال ما يقاس عليه من الكلام فيحكم عليه، فيكون واجبًا أو جائزًا، فقولنا: "لا رجلَ" جواب لمن قال: "هل عندك رجلٌ" فحذف الخبر على أنَّ التقدير: "لا رجلَ عندي" إذ سوَّغ حذف الدليل عليه وهو سؤال السائل وليس القاعدة، وكذا المسألة فيما لم يكن الخبر ظرفًا أو جار ومجرور، نحو: "هل من رجلٍ قائمٍ فتقول: لا رجلَ".

حذف الجار والمجرور الواقع خبرًا

يكثر الحذف في اللغة للجار، ويُنصب مجروره على نزع الخافض، وقد يُحذف الجار لقاعدة نحوية يقاس عليها الكلام أو السماع الوارد فيه، ومن ذلك حذفه بعد "هلَّا" وبعد "كم" المسبوقة بحرف الجرِّ، ومع "أنْ" المصدرية، ومع المعطوف على خبر "ليس" بما يسمّى عطف التوهّم وغير هذه المواضع[٥٠]، ويندرج السؤال والجواب من ضمن هذه المسائل في حذف الجار، فقد يحذف ((في جواب سؤال اشتمل على حرف مثل الحرف المحذوف، نحو "زيد" في جواب مَن قال: بِمَن اهتديت))[٥١]، فالحذف حاصل في ضوء التخاطب بين المتكلمين أي في ضوء التداول على نحو السؤال والجواب، فكان الجواب على: "زيد" وليس "بزيد".

ونجد مَن يُحلّل الحذف للجار والمجرور بعيدًا عن التنظير النحوي أو القاعدة النحوية، فيُحال التحليل إلى مفهوم الحوار والتداول بالسؤال والجواب، كأنَّ الحال يُغني عن الذِكر، ومن ذلك معرفة المفضَّل من في استعمال أفعل التفضيل، فلا بُدَّ من معرفة المفضول إذا حُذف، فإذا ((خلا عن ذِكر المفضل عليه فلا يتُم فهم المقصود الأهمّ من وضعه، وإذا عُلِمَ المفضول جاز حذفه غالبًا، إنْ كان أفعل "خبرًا"، كما يقال لك: أنتَ أسنُّ أم أنا، فتُجيب بقولك: أنا أسنُّ، ومنه قولنا: الله أكبر...يقال أنَّ "من" مع مجروره محذوف، أي: أكبرَ من كلِّ شيء، ويقلُّ الحذف في غير الخبر، نحو: جاءني رجلٌ أفضل. في جواب من قال: ما جاءك رجلٌ أفضل من زيد، كأنَّه لمَّا كان حذف الخبر أكثر من حذف الوصف))[٥٢]، فعُلِم الحذف من السؤال والجواب، فليس في التركيب دليل عليه، فالكلام يُشعر بوجود الحذف ولا بُدَّ من دليلٍ عليه، وبما أنَّ التركيب لا يُسعَف بقاعدة نحوية، فجُعل السؤال والجواب مقدَّمة لمعرفة المحذوف، فأمكنَ بعد معرفة الطريق الذي حذف فيه الخبر أو الصفة أنْ نصوغ القاعدة للحذف، فجاز حذف الخبر مع أفعل التفضيل وكذا الصفة، وعلَّة ذلك عِلمْ المخاطب من الحال الذي مثّله السؤال والجواب، وليس على نحو دليل التركيب نحو: لا رجلٌ فيها ولا امرأة، أي لا امرأة فيها".

المبحث الثاني

السؤال والجواب في مسائل نحوية متفرقة

واو القسم

وُجِّه التحليل النحوي عند القسم أنْ يكون للسؤال والجواب ما يرتبط بطريقة القسم بواو القسم مع لفظ الجلالة، والقسم بالواو هو الأصل وأم الباب في القسم، ويقسم بغيره من الحروف فتقول: بالله، تالله، إلَّا أنَّ القسم بالواو عندما يكون المتكلِّم متحدثًا من دون أنْ يسأله سائل، فهو إمعان النفس وتأكدّها من الفعل أو الخبر الذي يقوم به المتكلِّم، فتؤكد كلامك في ضوء الحديث لا السؤال ((ولو حدِّثت عن شمائل رجلٍ فصار آية لك على معرفته، لقلت: عبدُاللهِ، كأنَّ رجلًا قال: مررت برجل راحم للمساكين بارٌ بوالديه، فقلت: فلان والله))[٥٣]، فلم يكن الكلام على طريقة السؤال بـ "هل عبدُالله بارٌ بوالديه راحمٌ للمساكين" بل هو سماعك الحديث عن رجلٍ له الصفات المذكورة آنفًا، فجاء القسم بالواو؛ لأنَّه ليس جوابًا للسؤال، بل وقع من ضمن الحديث، وقد ذكر الرضي حُكم القسم بالواو في السؤال والجواب، بقوله ((ألَّا تستعمل في قسم السؤال، فلا يقال: والله أخبرني، كما يقال بالله أخبرني))[٥٤]، كأنَّ السؤال: هل أخبرك زيدٌ، فلا يقال والله أخبرَني، بل يقال: بالله أو تالله؛ لأنَّ السائل لا يريد تأكيد الكلام لنفسه؛ لأنَّه واجه سؤالًا من متكلم، فيكون الجواب مؤكدًا مبتدأ بالقسم بغير "الواو"، وكأنَّ هذا الأسلوب سليقة في كلام العرب عندما

يريد المتحدِّث الكلام عن نفسه أو إخبار غيره بالكلام من دون أنْ يكون أسلوب الكلام على نحو السؤال والجواب، فيقسم بـ"الواو" من دون سؤال، وبغيرها إنْ كان سؤالًا؛ لذا سميَّ هذا القسم بقسم الأخبار في قبال قسم السؤال أو الطلب[٥٥]؛ لأنَّ كلامه يكون جزمًا.

لذا يكون القسم بغير "الواو" عندما يكون الحوار جاريا بين المتخاطبين وأراد المتكلِّم تأكيد الكلام للسماع الذي يكون سائلًا، ومن ذلك قوله تعالى {وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ بَعْدَ أَنْ تُوَلُّوا مُدْبِرِينَ}[٥٦]، فالحوار في الآية جارٍ بينَ نبيِّ الله إبراهيم وقومه، فجاء القسم مؤكدًا لما جرى من الحوار والتخاطب، ومن ذلك قوله تعالى {قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ حَتَّى تَكُونَ حَرَضًا أَوْ تَكُونَ مِنَ الْهَالِكِينَ}[٥٧]، فجاء القسم بالتاء؛ لأنَّ القسم أُتيَ به في ضوء الحوار والتخاطب على نحو السؤال والجواب وبداية الحوار والتخاطب من قوله تعالى {ارْجِعُوا إِلَى أَبِيكُمْ فَقُولُوا يَا أَبَانَا إِنَّ ابْنَكَ سَرَقَ}[٥٨] فجاء الردُّ عليهم {بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنْفُسُكُمْ أَمْرًا}[٥٩]، فكشفت النصوص القرآنية عن حوارية الخطاب من السؤال والجواب عن حال يوسف من أبيه.

وفي ضوء ما تقدَّم نلحظ أنَّ القسم مع الواو يكون جوابًا في الأخبار سواءٌ أكانَ ردًّا على حديث المتكلم من دون سؤال موجّه إليه مباشر بجملة معيَّنة، مثلما لحظناه بما لا يقال به في " والله أخبرني"، عندما يكون القسم حديثًا مبتدأ به من المتكلم نفسه، والتعبير القرآني شاهد على هذا النحو من القسم، فجاء القسم منه عزَّ وجلَّ مبتدأً به بالواو، ومن ذلك قوله تعالى {والعَصْرِ إِنَّ الإِنْسانَ لَفِي خُسْرٍ}[٦٠]، وقوله تعالى {والتِّينِ والزَّيْتُونِ}[٦١]، وغيرها من الآيات التي ابتُدأت بالقسم، أمَّا مع وجود السؤال والجواب يكون القسم بغير الواو، ويمكن أن نُمثِّل عددًا من الجمل المستعملة بحسب ما مرَّ من جمل وقع فيها القسم بالواو أو التاء أو الباء في ضوء التحليل بالسؤال والجواب، على النحو الآتي:

- هل أخبرك زيدٌ بالخبر، جاز الجواب على: نعم أخبرني أو بالله أخبرني أو اقسم بالله أخبرني.
- هل أخبرك زيدٌ بالخبر، لا يجوز الجواب على: والله أخبرني.
- واللهِ لأخبرنَّ زيدًا، عندما تكون متحدثًا عن نفسك وتريد أن تخبر غيرك من دون أن يسألك سائل.
- زيدٌ والله، عندما تسمع من متكلم يتكلم عن شمائل زيدٍ.

فيتحدَّد نوع القسم بحرف القسم في ضوء السؤال والجواب بحرف يميِّزه وهو الباء أو التاء أو الواو، فصورة التحليل النحوي التي تسوِّغ نوع القسم في مقام، ولا تسوِّغه في مقام آخر قائمة في ضوء السؤال والجواب.

قال سيبويه ((ومّما يُبَيَّن لك أنَّ الصفة لا يقوى فيها إلَّا هذا أنَّ سائلًا لو سألك هل سِير عليه؟ لقلت: نعم سِير عليه شديدًا وسِير عليه حسنًا، فالنصب في هذا على أنَّه حال، وهو وجْهُ الكلام؛ لأنَّه وصف السير، ولا يكون فيه الرفع؛ لأنَّه لا يقع موقع ما كان اسمًا))[٦٢]، ظاهر ما يريد أنْ يُبيِّنه سيبويه عدم وقوع شديدًا صفة للسير؛ لأنَّه الرفع يكون لموصوف محذوف، وأوضح السيرافي المسألة بقوله ((و لايحسن أنْ تقول: "شديدٌ" على معنى "شدَّ شديدٌ"؛ لأنَّك لن تأتي بالموصوف فضعف، و "شديدًا وحسنًا" حال من السير، قد أُقيم مقام الفاعل فكأنَّك قلت: سِير عليه السير الشديد))[٦٣].

نصب الاسم على أنَّه حال أو مصدر

قد يكون يحتمل في الاسم المنصوب أكثر من إعراب، فلا تعيِّن قرينة الحركة الإعرابية أحدهما، فيكون لقرينة السؤال والجواب أثرها في تعيين لإعراب المناسب للعنصر الكلامي، ومن ذلك ما ذكره، سيبويه بقوله ((إذا قلت: فإذا هو يصوِّتُ صوتَ حمارٍ، فإنْ شئت نصبت على أنَّه مثالٌ وقع عليه الصوت، وإنْ شئتَ على ما فسَّرنا وكان على غير حال، وكأنَّ هذا جواب لقوله على أي حالٍ وكيف ومثله، وكأنَّه قيل له كيف وقع الأمر أو جُعِلْ))[٦٤]، في ضوء هذا النَّص احتمل في الاسم "صوت" ثلاث حالات إعرابية، فاحتمل أنْ يكون حالًا أو مصدرًا أو أنَّه منصوب بفعل محذوف، واندرج هذا الاحتمال في ضوء ما فسَّره سيبويه بافتراض السؤال والجواب، عند قوله " وكأنَّه قيل له كيف وقع الأمر أو جُعِلْ "، وما أشار إليه بقوله " وإنْ شئتَ على ما فسَّرنا" أراد به تقدير "مِثْل" في الكلام، أي "مِثلَ صوتِ حمار" أو حذف "مِثْلَ" فيقوم المصدر "صوت" مقامه، وعنده إنَّ ذِكر "صوت" في الكلام أحسن[٦٥]، ويبدو لي أنَّ حذف "مِثْلَ" من الكلام قاد سيبويه إلى افتراض السؤال والجواب ليُحلِّل به النصب الوارد وبيان دوران إعراب "صوت" بين المفعول به أو الحال أو المصدر، فقد يكون الكلام جوابًا عن سؤال بـ" على أيِّ حالٍ يصوِّت" أو كيف هو يصوِّت" أو "مِثلَ أي صوتٍ يصوِّت" فيأتي الجواب في ضوء السؤال بما يحمله المتكلم في نفسه من القصد وما يُبيِّنه حال المتكلمين من استغناءً عن ذِكر المحذوف؛ وذلك ((أنَّ

الكلام صفة قائمة في نفس المتكلم يُعبَّر للمخاطب عنه بلفظ أو لحظ، ولولا المخاطب ما احتيج إلى التعبير عمَّا في نفس المتكلِّم، فإذا تقدَّم في الكلام اسم ظاهر ثمَّ أُعيد أومَأ المتكلم إليه بأدنى لفظ، ولم يحتج إلى إعادة اسمه لتقدُّم ذكره. فإذا أضمر في نفسه ــ أي أخفاه ــ ودَلَّ عليه بلفظة مصطلحٌ عليها، سمِّيت تلك اللفظة اسمًا مضمرًا، لأنَّها عبارة عن الاسم الذي أُضمر استغناءً عن لفظه))[٦٦]، لذا يركن النحوي إلى طريق الاستعمال اللغوي المَسوُق في ضوء التعامل الذي يقوم على تداول المتكلمين من سؤال وجواب، ليُصحِّحَ مسار التركيب بما يطرأ عليه من تغيير أو ما يستوقفه من كلام يبتعد عن مفهوم البناء والعامل.

لذا نجد السيرافي قد وظَّف تحليل الكلام في ضوء نظرية العامل، بعد أنْ جعل جملة "فإذا هو يصوِّتُ صوتَ حمارٍ" كلامًا مفترضًا يفسِّر به جملة "له صوتٌ" إذ ((يجوز أنْ يكون انتصابه بفعل يدلُّ عليه "له صوت"؛ لأنَّ "له صوتا يدلُّ على أنَّه يُصوِّت وينوب عنه؛ فكأنَّه قال: مررتُ برجلٍ فإذا هو يصوِّتُ صوتَ حمارٍ، ويكون "صوتَ حمارٍ" على هذا التقدير منصوبًا بالمصدر إنْ شئتَ، وإنْ شئتَ على أنَّه حالٌ[٦٧]، وأحسب أنَّ التحليل الذي لجأ إليه السيرافي يختلف كثيرًا عمَّا لجأ إليه سيبويه، فسيبويه جعل جملة "فإذا هو يصوِّتُ صوتَ حمارٍ" مفسِّرة بفرض السؤال والجواب؛ لأنَّ هذه الجملة "جواب لقوله على أي حالٍ" ففُسِّر النصب في ضوء السؤال المفترض أو ما دلَّ عليه قصد المتكلمين، أمَّا السيرافي فقد جعل جملة "فإذا هو يصوِّتُ صوتَ حمارٍ" مفسِّرة لجملة أُخرى.

ويكاد سيبويه يتفرَّد في تحليل هذه المسألة في ضوء السؤال والجواب، فقد أشار المبرِّد إلى أنَّ الرفع في "صوت" يدلُّ على أنَّ الكلام ليس فيه استغناء ولم يُبَيِّن كيف يمكن الاستغناء الذي يجوز فيه النصب[٦٨]، وقد اكتفى الرضي في بيان النصب على تقدير مثل أنَّه نصبٌ على المصدر التشبيهي[٦٩]، ولحلِّ هذه المسألة بما لم يُبِّنه بعضُ النحويين فإنَّ افتراض السؤال وصوغ الإجابة في ضوئه أوضح طريق لتقدير وظيفة العنصر الكلامي.

ومن مسائل دوران الاسم بأكثر من حالة اعرابية، ما ذكره سيبويه بقوله ((هذا باب ما ينتصب من المصادر على أنَّه حال فانتصب لأنَّه موقوعٌ فيه الأمر، وذلك قولك: قتلته صبرًا ولقيته فجأةً... وليس كلّ مصدر وإنْ كان في القياس مثل ما مضى من هذا الباب يوضع هذا الموضع؛ لأنَّ المصدر ههنا في موضع فاعل إذا كان حالًا، ألا ترى أنَّه لا يحسن أتانا سُرعة ولا أتانا رُجلةً، كما أنَّه ليس كل مصدر يستعمل في باب سقيًا وحمدًا، واطَّرد في هذا الباب الذي قبله؛ لأنَّ المصادر هناك ليس في موضع فاعل))[٧٠] بعد أنْ عرض سيبويه المصادر التي تقع حالًا والمصادر التي لا تقع حالًا وإنْ جاءت على الصياغة نفسها، لكنَّها تفترق فيما بينها من جانب أنَّ "صبْرًا، وفجأة" تدلّان على فاعل أوقع الحدث، أمَّا "سرْعة، ورُجْلَة" لا تدلّان على فاعل الحدث، وليس تمييزه بين المصادر بالفاعل إرادة نصبها بالفعل، فهي منصوبة بالأفعال، لكنَّ سيبويه يُشير إلى حمل المصدر معنى الفاعل، وأوضح الأعلم الشمنتري قصده بقوله ((كأنَّه قال أتيته ماشيًا، وقتلته مصبورًا، إذا كان حالًا من الهاء. وإنْ كان من التاء فتقديره صابرًا))[٧١]، ثمَّ بيَّن سيبويه الفارق الذي يمْكن عن طريقه تمييز المصادر التي تقع حالًا في الباب الذي ذكره، وذلك ((أنَّ هذا الباب أتاه النصب كما أتى الباب الأول، ولكنْ هذه جواب لقوله: كيف لقيته؟ كما كان الأوَّل جوابًا لقوله لِمَهْ؟))[٧٢]، فجعل سيبويه السؤال والجواب فاصلًا للتشابه الحاصل بين المصادر ولا بُدَّ من مائز بينها ليقع بعضها حالًا وبعضها الآخر مصادر غير دالّة على الحال، فهذا النصب واقع في ضوء النصب على السؤال، فلا يتضح نصب "صبرًا" في قولك: قتلته صبرًا، على فرض السؤال "لِمَه قتلته" بل على "كيف قتلته" فيقع بـ "كيف" فيكون حالًا، امَّا جواب السؤال بـ "لِمَه" فيكون مفعولًا لأجله.

وأحسب أنَّ فرض السؤال والجواب في بيان النصب بـ"كيف" يغني عن القول إنَّ الحال على تأويل مشتقّ، أي على "مصبورًا" على ما ذكره الشمنتري، وذلك فقد فسَّرا كلام سيبويه أنَّه جعله حالًا على تأويله بالمشتق، أي على "صبوراً". لكنَّ الذي نراه أنَّ الجواب في ضوء السؤال لا يوجب تأويله بالمشتقّ.

ضمير الشأن أو القصة

يُقدَّرُ ضمير الشأن لتفسَّر به الجملة، وقد يُذكر في الكلام ((وهذا الضمير لا يكون تفسيره إلَّا من بعده، ولو تقدَّم تفسيره قبله لما احتاج إلى تفسير، ولما سمَّاه الكوفيون بالمجهول))[٧٣]، وساق ابن الحاجب كلامه بما يُمكِّن النحوي تحليل الكلام خارج سياق الجملة ليكشف عن توظيف لمسوِّغات الكلام بما يستطيع أن يفترضه النحوي من كلام يُفسِّر به الكلام، قال في إضمار ضمير الشأنْ عند المتكلِّم ((فكأنَّه أضمره لتقدُّم أمرٍ يدلُّ عليه وهو ذلك العهد السابق))[٧٤]، وهذا العهد السابق وظَّفه النحويون بتقدير الكلام على السؤال

والجواب، وكان للرضي التصريح بهذا التوظيف، بقوله ((وهذا الضمير كأنَّه راجع في الحقيقة إلى المسؤول عنه بسؤال مقدَّر، تقول مثلًا: هو الأمير مقبل، كأنَّه سمع ضوضاء وجلبة، فاستفهم الأمر فسأل: ما الشأن "والقصة"؟ فقيل هو الأمير مقبل، أي الشأن هذا، فلما كان المعهود عليه الذي تضمّنه السؤال، غير ظاهر قبل، اكتفى في التفسير الذي يتعقبه بلا فصل؛ لأنَّه معيِّن للمسؤول عنه، ومبيِّن له))[٧٥]، فأمكن للمتكلم الاكتفاء بذكر الإخبار على: الأميرُ قادمٌ، لكن ذِكر الضمير لم يكن عن غير قصد، فهو من الجانب النحوي يشغل موقعًا إعرابيًا يمثُّل ركنًا في الجملة يُبنى عليه غيره وإنْ كان كما أشرنا إلى إمكان الاستغناء عنه إذا كان الكلام جوابًا، فهو من الجانب النحوي يشغل موقعًا يُبنى عليه، وهو بهذه الحال يُمَثِّل الجانب الآخر من وجوده في الجملة وهو الجانب الدلالي، فالكلام على "أي الشأن هذا" فيه إشارة، وهذه الإشارة موضع اهتمام وعناية، فالضمير فيه إبهام ولا بُدَّ من تفسير، ليتضح بعد ذلك أنَّ ((الضمير لم يؤتَ بها لمجرَّد التفسير، بل هي كسائر أخبار المبتدآت،... والقصد بهذا الإبهام ثمَّ التفسير: تعظيم الأمر، وتفخيم الشأنْ، فعلى هذا لابُدَّ أن يكون مضمون الجملة المفسرة شيئًا عظيمًا يُعنى به، فلا يقال مثلًا، هو الذبابُ))[٧٦]، أي ليس كل كلمة يُمتدح بها، فمجيء الألفاظ مع ضمير الشأن تحمل في مضمونها المدح، فالاسم وحده بما يتعارف عليه عند المتكلمين يَنُمُّ عن صفة تعظيم، فالتعريف بالأمير غير التعريف بالخادم، وكذا "الذباب" فإذا أردت التعريف والمدح فلا تجد في الذباب صفة تعظم بها.

وخصَّ ضمير الشأن بالغائب؛ ((لأنَّ الشأن معهود في الذهن وهو غائب، وإنَّما وَصَفُوه مبهمًا لغرض التعظيم والتهويل في الشأن والقصة، لأنَّ الشيء إذا أُبهم أوَّلًا ثمَّ فُسِّر ثانيًا، كان أوقع في النفس من ذكره مفسِّرًا من أوَّل الأمر))[٧٧]، وأحسب أنَّ العهد الذهني أقرب طريق إلى تسويغ التحليل بالسؤال والجواب فيكون السؤال مألوفًا لأنَّه يحتاج إلى تفسير، ولا سيَّما إذا كان السائل خالي الذهن من معرفة ما يسأل عنه أو يحتاج إلى تفسيره، واللغة بطبيعتها لغة حوار وتخاطب بين متكلمين فالسؤال والجواب يكوِّنان شطرًا كبيرًا في التعبير عن أغراض المتكلمين.

واستوقفُ بعض الباحثين نفي دلالة التعظيم في ضمير الشأن، ونصَّ أحدهم على ذلك في ضوء قوله تعالى {قَلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ}[٧٨]، بقوله ((فالقول بأنَّ ضمير الشأن لا يدخل إلّا على جملة عظيمة الشأن اعتمادًا على الآية الأولى من سورة الإخلاص قول مردود جملة وتفضيلًا؛ لأنَّ فيه إقحامًا للاعتبارات الدينية في المسائل اللغوية. إنَّ الفخامة أو القوة في المعنى في هذه التراكيب لا علاقة لها بمضمون الجملة من قريب أو بعيد، وإنَّما يرجع ذلك إلى ناحية أسلوبية تركيبية صرفة، ألا وهي الإبهام والإجمال ثمَّ البيان والتفصيل[٧٩]، وأحسب أنَّ إطلاق الرأي بنفي دلالة ضمير الشأن فيه جزاف القول، ولاسيَّما عندما نلحظ ارجاع طريق التحليل في الاستعمال اللغوي إلى حيِّز الحوار والتخاطب فإنَّ ذلك يرجع إلى أسلوب الاستعمال بما عَهِدَه المستعملون، فقد يكون طلب التفسير عن المبهم عنه يحتاج إلى التعظيم وقد لا يحتاج، والتعظيم قد لا يتأتّى من الألفاظ المستعملة بل من الحال الحاكمة، ولو وازنَّا بَيْنَ جمل متعدّدة، فنقول في رجلٍ: هو الأمير قادم، ونقول في جيش: هو الإعصار قادم، ونقول في شيء: هو الذباب قادم، فساغ لنا القول إنَّ الجملة الأولى للتعظيم، والثانية للتهويل، والثالثة للتحقير، وكل ذلك قد يعتمد على أسلوب السؤال والجواب فضلًا عن الكلمات التي قد تصلُح أنْ يُمتدح بها أو يُذمُّ، فقد يُفرض السؤال بأسلوب وطريقة إلقاء فيها تعظيم وكذا الجواب، قال سيبويه ((والتعجب كقولك: هذا الرجلُ، وأنتَ تريد أنْ ترفع شأنَهُ))[٨٠]، فليس في: هذا الرجلُ، أي تعجب، بل إنَّ بطريقة الإلقاء، وتعارف المتكلمين يجيء اسم الإشارة مع الاسم العلم ليدلّ على التعجب وليس فيه أسلوبٌ يدلُّ على التعجب، إذ التعجب يدأُّ بصيغتيه "ما أفعله" و "أفعل به"، ولو عدنا إلى التحليل النحوي لجملة ضمير الشأن لوجدنا هذه المسالة النحوية راجعة إلى الظروف المحيطة بالكلام وليس إلى سياق التركيب نفسه، ولاسيَّما أنَّ ضمير الشأن يأتي لوجود الإبهام وطلب التفصيل، فهذا يحمل من التفصيل التعظيم أو التهويل، فـ "الجلبة والضوضاء وحقيقة المسؤول عنه" كلّ هذه الظروف خارجة عن حيِّز اللغة حملت معنى التعظيم الذي فسِّر به ضمير الشأن، وقد تكشف ألفاظ التركيب عن هذا التعظيم، فسورة الإخلاص فيها ألفاظ " أحد، الصمد، لم يلد، لم يولد، كفُوًا أحد" فهي ألفاظ كوَّنت جملة مفسِّرة للمفسَّر وهو ضمير الشأن، فهذه موازنة بين التعظيم في سياق التركيب وسياق الحال، فالتعبير بـ " الأمير قادم" جائز، والتعبير بـ "هو الأمير قادم" جائز، والتعبير بـ "الأمير جائز؛ لأنَّ السؤال: مَن القادم، لكنَّ صيغة التعبير تابعة إلى قصد الدلالة، والاعتماد على الائتلاف اللغوي

بين السؤال والجواب، فقولنا: "الأمير قادم" فيه إخبار عن قدوم الأمير ليس غير، أمَّا قولنا: هو الأمير قادم، فعلى ما ذُكر آنفًا.

فتعيين دلالة التركيب قد تعتمد على لفظة معيَّنة، قال سيبويه ((واعلم أنَّه ليس كلُّ موضعٍ يجوز فيه التعظيم، ولا كلُّ صفة يحسن أنْ يعظَّم بها))[٨١]، فليست مسألة ضمير الشأن أسلوبًا من الأساليب يراد به التعظيم مطلقًا، بل لسياق الحال أثر الكبير في جعل التركيب يناسب التعظيم، فهو تعاور جملة من الظروف بمعية السؤال والجواب الذي من شأنِه أنْ يجعل ألفاظ المدح ألفاظَ ذمٍّ أو غير ذلك.

تفسير الاستئناف في الجملة

قد يلجأ النحوي في تحليله الكلام إلى جملة من القواعد التي ألِفَها النحويون بحسب ما يرونه موافقًا للقياس وفصيح كلام العرب أو تأويل الكلام بحسب العامل ومفهوم البناء، لتعيين الموقع الإعرابي للكلمة، فيُحلِّل الكلام هذه المقاييس، لكن يعرض من التحليل ما لا يرجع إلى أصول تحليلهم، فيكون تأويل الكلام بما تفرضه حوارية التخاطب بين المتكلمين من السؤال والجواب، ومن ذلك ما ذكره سيبويه، بقوله ((وتقول: مررت برجلٍ الأسدِ شدَّة، كأنَّك قلت: مررتُ برجلٍ كاملٍ؛ لأنَّك أردت أنْ ترفع شأنَه، وإنْ شئتَ استأنفت، كأنَّه قيل له: ما هو))[٨٢]، فقيل في جرِّ "الأسد" أنَّه صفة للرجل وفيه حذف بتأويل "مثلُ الأسد" أو صفة بتأويل الجوهر فهو ـــــ أي المشبَّه ـــــ كامل أو جريء فلا حذف، ويعرب بدلًا من الرجل[٨٣]، أمَّا في حالة الرفع، فلا تأويل للحذف أو العمل بالتبعية كالبدل والصفة، فأُوِّل بالابتداء، وليس من قرينة دالّة مثل وجود الواو التي قد تُأوَّل بالاستئناف، بل افْتُرِض الحوار التخاطبي في المسألة، كأنَّ الرفع في ضوء سؤال عن الرجل بعد أنْ قيل: "مررت برجل" فأراد السامع أنْ تُعَرِّف الرجل أو تصفه أي الرجال هو، فقال، المخاطب يسأل: من هو، فقيل له: الأسدُ أو هو الأسدُ وهو أتمّ لوقوع الأسد صفة للمبتدأ المحذوف، والنكتة العلمية التي أشار إليها سيبويه في التحليل إنَّ السؤال عن الرجل بـ "ما هو" وهذا لغير العاقل؛ وذلك ليتوافق والجواب؛ لأنَّه أجاب في وصف الرجل بما هو ليس بعاقل.

ويظهر من سياق النَّص أنَّ التقدير: هو الأسد؛ لأنَّ السياق سياق مدح وبيان الشأن والرفعة للمسؤول عنه فالرفع راجع إلى هذا السياق "لأنَّك أردت أنْ ترفع شأنَه" فترفع أو تجر، فهو لا يريد تعريفًا فقط، مثلما نستطيع في ضوئه التحليل بالسؤال والجواب في ((مررتُ بعبدالله أخوك، كأنَّه قيل: مَن هو؟ أو مَن عبدالله، فقال: أخوك))[٨٤]، فالسؤال عن عبدالله بما تُعرِّف به لا أنْ ترفع من شأنِه، فجيء بما تُرِّف به على أنَّه أخو عبدالله.

فاتضح ممّا ألفيناه عند سيبويه أنَّ افتراض السؤال والجواب كوَّن علامة دالّة على تصحيح الرفع الذي لا يوجد له مسوِّغ في ضوء القاعدة النحوية إلَّا أنْ يكون الرجوع إلى الحوار التخاطبي وإنشاء التداولية الأثر الواضح الذي يرجع اللغة إلى مصدرها في التفاهم القائم على السؤال والجواب بين المتكلمين.

دلالة تركيب لا النافية للجنس مع الاسم.

ذهب النحويون إلى آراء في إعراب "لا" النافية للجنس وتركيبها مع الاسم كخمسة عشر، فهي واسمها في موضع رفع بالابتداء، وهو رأي سيبويه[٨٥]؛ لأنَّهما بمنزلة الاسم الواحد، وتعرب عند النحويين ناسخة عاملة عمل "إنَّ"[٨٦]، وإعرابها مبتدأ مع الاسم جعلها مركبة مع الاسم فتعامل معاملة الاسم الواحد؛ لذا لا تنفكّ عن الجواب في سؤال من قال: "هل من رجلٍ"، ذكر ذلك الرضي في إفادة "من" الاستغراق، في قوله ((هل من رجلٍ في الدار؛ لأنَّ " لا رجلَ في الدار" جواب: هل من رجلٍ، فركَّبوا "لا" مع النكرة، كما أنَّ "مِن" مركبة معها تطبيقًا للجواب بالسؤال، ثمَّ حذف التنوين لتثاقل الكلمة بالتركيب))[٨٧]، فجعل التركيب قياس مشابهة وملازمة بين "مِن رجل" و " لا رجل" لإفادة مطابقة الجواب للسؤال، والمطابقة المذكورة ((لإفادة لا التبرئة للاستغراق كما أفاده من الاستغراقية في من رجل في الدار))[٨٨]، فيتضح أنَّ هذا التركيب دلالي بين "لا" والاسم، لإفادة الاستغراق، فيتضح أنَّ السؤال إذا كان على: هل رجلٌ في الدارِ، لا يُجاب عليه بـ "لا رجلَ" لأنَّ السؤال لا يُراد به الاستغراق وهذا مفهوم مطابقة التركيب بين الأداة والاسم، فتركُّبها تركُّب خمسة عشر على ما أشار سيبويه، لا يريد منه الاسم الواحد بل الدلالة الواحدة وملازمة "لا" الاسم لإفادة هذه الدلالة، فكان القياس في مطابقة السؤال للجواب.

ونبَّه أبو البركات الأنباري إلى المطابقة بالحذف في ضوء السؤال والجواب فـ ((إنْ قال قائل لم بنيت النكرة مع لا على الفتح نحو لا رجل في الدار قيل إنَّما بُنِيَتْ مع "لا" لأنَّ التقدير في قولك: لا رجل في الدارِ، لا مِن رجلٍ في الدارِ؛ لأنَّه جواب قائلٍ قالَ: هل مِن رجلٍ في الدارِ، فلما حذفت مِن، مِن اللفظ ورُكِّبتْ

مع لا تضمّنتْ معنى الحرف فوجبَ أنْ تُبْنَى))[٨٩]، وهذا التحليل للمطابقة بَيْنَ السؤال والجواب أوضح من غيره، كأنَّ الجواب على سؤال: هل مِن رجلٍ في الدار، يكون على: لا مِن رجلٍ في الدار، فأفادت "لا" معنى الاستغراق مِن "مِن" التي في السؤال، وهذا يكشف عن معنى التعيين الذي يُجاب به في السؤال بـ "هل" فتعيَّن إعادة اللفظ لإفادة المعنى المقصود من التعيين في "هل"، فالأصل في التركيب حكاية السؤال المستفاد من الاستغراق، فحُذفت "مِن" ونابت "لا" مكانَها في دلالة الاستغراق، كأنَّ "لا" لولا "مِن" في السؤال لما أفادت الاستغراق، فقويت قوّتها، وأمكن أنْ يُستدلّ في ضوء ذلك، إذا أُجيب على سؤال الاستغراق بـ "مِن" بغير "لا" من أدوات النفي فلا يمنع أن تدلُّ الأداة على الاستغراق بمعيَّة "مِن" فإذا قال السائل: هل من رجلٍ في الدار، يكون الجواب بغير "لا" على: ما مِنْ رجلٍ في الدار، فلا يستغنى عن "مِن" لعدم إفادة الاستغراق من "ما" وحدها، وكذا الحال في "ليس"، فالمطابقة المشار إليها آنفًا مطابقة دلالية.

لكن الذي يُلحظ على بعض النحويين أنَّ التمييز في الاستغراق تدلُّ عليه الحركة الإعرابية[٩٠]، فإذا قيل: هل من رجلٍ في الدار، يمكن أنْ يُجاب بإجابتين، الأولى: لا رجلَ في الدارِ بالبناء على الفتح، والثانية: لا رجلُ في الدارِ رفعًا للاسم بعد "لا"، فالبناء يدل على الاستغراق، والرفع يدلّ على نفي الواحد.

الحكاية

ترتبط الحكاية ارتباطًا وثيقًا بمفهوم التداول؛ لأنَّها ـــ أي الحكاية ـــ على تبادل الكلام بين المتكلمين على السؤال والجواب في أغلبها، فالحكاية ((فهي إعادة الكلام المحكي لفظًا أو معنى. فحكاية المعنى تكون بلفظٍ منصوب... وحكاية اللفظ إعادة الكلام المحكي على ما هو عليه، نحو أنْ تقول: جاءني زيدٌ. فتقول من زيدٌ؟ وتقول: رأيتُ زيدًا. فتقول: مَنْ زيدًا؟ وتقول: مَرَرتُ بزيدٍ. فتقول مَنْ زيدٍ))[٩١]، فأُعيد اللفظ بما هو عليه مخالفًا مراعاة الإعراب وقواعد النحو، فالمتكلم السامع يعرض استفهامه على ما سمعه ولم يراعِ القاعد في صياغة كلامه، بل أعاد الكلام المحكي على ما هو عليه بأسلوب الاستفهام.

والذي يُلحظ أنَّ النحويين فسَّروا الحكاية على المخالفة النحوية في ضوء مفهوم التخاطب بين المتكلمين، فوصف الحكاية بإعادة اللفظ دليل على إرجاع الكلام إلى أصله المستعمل، فهي مبنية على إضمار القول، وأميل إلى رؤية الباحث الدكتور عمر محمد أبو نواس الذي يقول بالمقاربة التداولية في الحكاية، إذ ((إنَّ النظر في الحكاية يجعلنا نتوقّف عند عامل آخر يكشف الطبيعة التداولية التي عليها فكرة الحكاية، ألا وهو البحث في مبادئ القصد والإفادة أي إنتاج أنماط لغوية متعدّدة ومتنوعة يقصد منها المتكلم جذب انتباه المخاطب وإفادته ما ليس عنده[٩٢]، ولعَّل تأكيد المخاطب على السائل الاستفهام عن السؤال ما يوثّق انتباهه، لأنَّ المخاطب عندما يستفهم قد يحتمل من المعنى ما لا يريد المتكلم، وسنلحظ ذلك في تطبيق الأمثلة، وإنَّ السؤال والجواب ـــ الذي هو أصل الحكاية ـــ مقاربة لسانية تداولية قائمة بنفسها.

وذكر الأزهري أنَّ حكاية المعنى تأتي لرفع التوهّم عند المتكلِّم عندما يُلْحِن، فالجملة المحكية ((يجوز حكايتها على المعنى فتقول في حكاية: زيد قائم: قال عمرو قائم زيد"، بعكس الترتيب، "فإنْ كانت الجملة ملحونة تعيَّن المعنى" في حكايتها "على الأصحّ" صونًا من ارتكاب اللحن، ولئلّا يتوهّم أنَّ اللحن نشأ، من الحاكي. فعلى هذا إذا قيل لشخص: جاء زيد؛ بالجرِّ؛ وأردت حكاية كلامه قلت: قال فلان جاء زيد؛ بالرفع؛ ولكنَّه خفض زيدًا، لتنبّه بالاستدراك على لحنه، وإلا لتوهّم أنَّه نطق به على الصواب. وعلى القول الثاني تقول: قال فلان جاء زيد بالجرِّ، مراعاة للفظ[٩٣]، وهذه المسألة خلاف حكاية الكلام على ما هو عليه، فإذا كان الكلام على غير السؤال والجواب جاز فيه الوجهان، ليتضح بعد ذلك أنّ القول بالحكاية في السؤال والجواب يخرج في مسار تحليله عن إفادة الصحة النحوية، فَيُنَبِّه الأزهري على أنَّ ورود الكلام على السؤال والجواب دليل على صحته، لذا أورد الباقولي رأيه في تمييز الحكاية بقوله ((اعلمْ أنَّ هذا إنَّما يختصّ بأسماء الأعلام والكُنى وهو للمطابقة بين الجواب، والسؤال، وإجراء الجواب، على وفق السؤال. وهو إذا قال: رأيت زيدًا، قلت: من زيدًا؟ فهذه خصّيصة الأعلام، والكنى وإنَّما اختصَّت بهذا الأعلام، والكُنى؛ لأنَّ للأعلام والكُنى حرمة فيما بين العرب؛ لأنَّها أكثر ما يستعمل في كلامهم. ولكثرة ما يستعمل في كلامهم، ولحرمتهم إيَّاها، اختصت بهذه الخصيصة، وهو أنْ يجري الجواب فيها على وفق السؤال، حتى إنَّه لو كان اسمًا ليس بعلم، ولا كنية؛ فإنَّه لا يجوز فيها إجراء الجواب، على وفق السؤال))[٩٤]، أي إنَّ ما يرد على خلاف الصحة النحوية هو المحكي بالسؤال والجواب في السؤال عن أسماء الأعلام والكُنى، أمَّا الحكاية على غير ذلك فأمكنَ أنْ يرد الكلام فيها على

ما هو عليه أو خلافه، أي إذا كان السؤال عن النكرة وليس عن الأعلام، أمكن في الحكاية المطابقة والمخالفة عند إعادة الكلام على نحو الجواب.

وفي ضوء مفهوم الحكاية لحظ النحويون تحليل التركيب بما يُلحظ فيه من تغيير للحركة الإعرابية أو ترتيب عناصر التركيب، وبانَ أكثر وضوحًا في نصِّ الأزهري المذكور آنفًا، والذي يلحقه التحليل بالسؤال والجواب حكاية الحال في المفرد بـ "أيّ" و "مَنْ" الاستفهاميتين، إذ الحكاية منها حكاية الجملة وحكاية المفرد التي تختصّ بالمعارف وحكاية حال المفرد[٩٥]، ومن ذلك قول سيبويه ((وزعم الخليل أنَّ أيُّهُم إنَّما وقع في: اضربْ أيُّهم أفضل، على أنَّه حكاية، كأنَّه قال: اضربْ الذي يقال له أيُّهم أفضلُ... وأمَّا يونس فزعمَ أنَّه بمنزلة قولك: أشهدُ إنَّك لرسول الله. واضربْ معلِّقة. وأرى قولهم: اضرب أيُّهم أفضلُ. على أنَّهم جعلوا هذه الضمة بمنزلة الفتحة في خمسةَ عشرَ، و[بمنزلة] الفتحة في الآنَ... ففعلوا ذلك بأيُّهم حين جاء مجيئًا لم تجئ أخواته عليه إلَّا قليلًا))[٩٦]، وقع الخلاف في تفسير بناء "أيُّهُم" على الضمّ، فهو في ضوء كلام سيبويه على ثلاثة آراء، فالأوّل ما جعلها الخليل مبنية موصولة بمعنى الذي وهي استفهامية عنده، والرفع والبناء وأنَّها بمعنى "الذي" محمول عنده على الحكاية، وظاهر كلام الخليل من غير الحكاية النصب قياسًا، فتقول: "اضربْ الذي أفضل" وهو رأي سيبويه إشارة إلى قوله ((والذين نصبوا فقاسوا وقالوا: هو بمنزلة قولنا اضرب الذين أفضل إذا أثرنا أن نتكلم به. وهذا لا يرفعه أحد))[٩٧]، وجعلها يونس بمنزلة "أنّ وإنَّ" (مراجعة الخوارزمي)، فأنكر ابن السراج الرفع في "أيُّهم" على البناء، وأوضح أنَّ البناء في الحكاية يقع في ضوء سؤال وجواب، فقال ((وأنا استبعد بناء "أيّ" مضافة وكانت مفردة أحقُّ بالبناء ولا أحسب الذين رفعوا أرادوا إلَّا الحكاية، كأنَّه إذا قال: "اضرب أيُّهُم أفضل" فكأنَّه قال: اضرب رجلًا، إذا قيل: "أيُّهُم أفضلُ" قيلَ: هو))[٩٨]، فأنْكَر بناء "أيّ" وهي مضافة في المثال الذي ساقه، فإنْ وقعت مبنية فلابُدَّ أنْ تقع مفردة، وهي عنده بحسب الحكاية على الابتداء بحذف "هو"، وفسَّر الحكاية بالسؤال والجواب الافتراضي لتسويغ بناء أيٍّ على الضم، فهي لا تُبنى على الضم وتقع معربة، وتكون على تقدير السؤال مبنية موصولة، فنُسِج الكلام على حوارية التخاطب التداولي في ضوء الأمر ثمَّ السؤال من المخاطب ثمَّ الجواب من الآمر، فلولا السؤال والجواب في ضوء الحكاية لَمَا أُنزلتْ "أيّ" منزلة "الذي" لأنَّها لا تقدَّر بمعنى "الذي" في الاستفهام والجزاء، لكنَّها قدِّرت على الحكاية، فالحكاية أجازت بناء "أيُّهم".

وخلاصة القول إنَّ مجيء "أيٍّ" مبنية على الضمِّ كلام مستعمل جيء بها مبنية على الضم في حالة النصب مع أنَّها معربة، فواجه النحويون هذا البناء في لغة مستعملة لم يَصِفُوْه بالشاذ أو الضعيف، بل أوَّلوا الكلام شأنَه شأن كثير من الظواهر النحوية التي تحتاج إلى الإعمال الفكري في تسويغ الاستعمال وإنْ خالف القياس، وقد كان التأويل في ضوء السؤال والجواب؛ لذا كان القياس عند سيبويه النصب على ما أشار إليه آنفًا، لكنَّ ذلك لا يمنع هذا الاستعمال لوجود التحليل الذي يسوِّغه، فكان لوسيلة السؤال والجواب التخريج الذي اعتمده النحويون في اللغة المستعملة مع أنَّه جاء مخالفًا للقياس، وألحظ أنْ القول ببناء "أيٍّ" في حال الإضافة ومجيئها مضمومة مفسَّرة بالحكاية يوازي القياس في الاستعمال؛ لأنَّ الحكاية في هذا الموطن وإنْ نشأت من الافتراض التحليلي للسؤال والجواب أو نقل واقع الاستعمال بما هو، فهي تكشف عن واقع لغوي متكرّر بين المستعملين وإنْ لم يكن له استعمال آخر يشابهه في بناء "أيّ" على النصب في تركيب آخر يختلف عن نمط الجملة التي سقناها آنفًا؛ لأنَّ الحكاية تكشف عن واقع تحليلي للكلام استقى مادته التحليلية من واقع اللغة وهو السؤال والجواب الذي يعقده المتكلمين في لغتهم لغرض التفاهم.

في ضوء ذلك حتى لو وقعت الحكاية على جملة واحدة يمكن أنْ يسري تحليها إلى جمل أُخر، وإنْ لم يتكرر الاستعمال، مِثل ((مَنْ قال: امْرُرْ على أيُّهُم أفضلُ، قال: امْرُرْ بأيُّهم أفضلُ وهما سواء))[٩٩]، فالكلام راجع إلى تكرر استعمال "أيّ" مبنية على الضم، وهي في موضع الجرّ، ولم يرجع إلى التفسير بالحكاية فجاءت أيُّهم مبنية مع "على" ومبنية مع "الباء"، أمَّا ما سقناه آنفًا لم يأتِ تكرر الاستعمال لـ "أي" مبنية على الضم وهي في موضع النصب، فالرجوع إلى معرفة موقعها راجع إلى الأصل والقياس، أمَّا معرفة قياسها التحليلي فراجع إلى الحكاية.

وألحظ أنَّ الدكتور الفاضل هادي نهر[١٠٠] قد جعل عبارة سيبويه ((ولا ينبغي لك أنْ تقيس على الشاذ المنكر في القياس))[١٠١] جامعة بينَ "أي" المفردة و "أي" المضافة، أي لا يُقاس ما جاء من بنائها في الإضافة والإفراد؛ فعبارة سيبويه موصولة بقوله ((ولو قالت العرب: اضرب أيٌّ أفضلُ لقلته، ولم يكن بُدٌّ من

متابعتهم. ولا ينبغي أنْ تقيس على الشاذ))[١٠٢]، أي إنَّه قصد أنَّ بناءها في الإفراد لا يُقاس عليه؛ لأنَّه خالف كلام العرب ولم تقله، لأنَّ موضعها في هذا لاستعمال عند سيبويه بحسب القياس أنْ تُعرب في قولك: مَرَرْتُ بأيُّهُم أفضلُ، لكنَّها بُنيت؛لأنَّ حذف المبتدأ اطَّرد فيها، إذ قال ((اضربْ أيَّهُم أفضلُ، واضرب أيَّهُم كان أفضل، واضربْ أيَّهم أبوُهُ يدٌ جرى ذا على القياس؛ لأنَّ "الذي" يحُسن ههنا))[١٠٣]، أمَّا قولك: اضربْ أيُّهم أفضلُ، بنيت على الضَّم في محلّ النصب، وعلَّل ذلك الخوارزمي بقوله ((لأنَّه اطَّرد فيها حذف المبتدأ، كقولك اضربْ أيُّهم أفضلُ، وأصلُه: اضربْ أيُّهم هو أفضلُ، فصارت بذلك بمنزلة من قبلُ ومن بعدُ))[١٠٤]، أي من جهة الإضافة وقطعها، ولا نذهب بعيدًا عن القياس بقدر ما أشرنا إليه في بداية الكلام عن "أي" على أنَّ البناء والرفع والنصب المشار إليه في "أي" قائم على الحكاية التي هي في الصل قائمة على السؤال والجواب.

وممّا يرجع تحليله النحوي إلى باب الحكاية بناء أسماء العلم، فقد أشار النحويون إلى جواز تسمية الأعلام بغير اسم الجنس الدالّ على العلم مثل التسمية بالصفة واسم الفاعل والمصدر والجملة، كل ذلك فسَّره النحويون بالحكاية[١٠٥]، التي ترجع إلى مفهوم التخاطب.

ولأهمية السؤال والجواب في التحليل النحوي للاستعمال بما يخالف القياس نجد التفات النحويين إليه، وذلك في المَثَلِ العربي، وقد نبَّه الرضي إلى هذا النوع من التحليل، بقوله ((وربما حكى بعض العرب الاسم عَلَمًا كان أو غيره، دون سؤال أيضًا، كما قال بعضهم: "دعنا مِن تمرتان"، على حكاية مقول مَن قال: ما عندنا تمرتان))[١٠٦]، ما صرَّح به النص أنَّ الكلام لم يأتِ على سؤال وجواب، كأنْ يكون الكلام على: "أعندك تمرتان" فيكون الكلام على الحكاية:: "ما عندنا من تمرتان" بل هو أمر مألوف بين المتكلمين يسوقونه في مناسبة الكلام الذي يعود استعماله إلى الحادثة في أصل الاستعمال، ولو أردنا تفسير الرفع في "دعنا من تمرتان" ـــ وهذا ما يلحظ من عبارة الرضي "دون سؤال أيضًا" ـــ وهي في موضع الجرِّ حتى يسوَّغ استعماله، لَمَا وجدنا سوى افتراض السؤال والجواب في هذا الأصل، فتكون حكاية السؤال والجواب من مصادر قياس صحة الاستعمال، فالكلام تشبيه بالحكاية، فالعرب ترفع "تمرتان" في "دعنا من تمرتان" وهو قياس الشبه الذي الذي ذكره الرضي عن سيبويه، أنَّه قال ((وسمعت إعرابيًا يقول لرجلٍ سأله أليسَ قرشيًّا، فقال ليس بقرشيًّا حكاية لقوله))[١٠٧]، فشبَّهوا استعمال "ما عندنا من تمرتان" باستعمال "ليس بقرشيًّا، وليس هذا المختار عند النحويين لكنَّهم أجازوا الاستعمال في "دعنا من تمرتان" من غير سؤال أي غير محكية، على استعمال "ما عندنا تمرتان" واستعمال "ليس بقرشيًّا" القائمان على السؤال والجواب، فجاز الرفع والنصب في موضع الجرِّ، لكنَّ المختار في السؤال عن الأعلام الرفع، وهي إشارة ابن يعيش[١٠٨].

عضَّد الدماميني التحليل النحوي القائم على السؤال والجواب عِبرَ تمييزه بيْنَ نوعين من الحكاية في معرض حديثه عمَّا مضى من أمثلة، قال ((وما سمع من حكاية في ذلك محمولٌ على الشذوذ، كقول القائل: "دعنا من تمرتان"، وقولك: "ليس بقرشيًّا... قلت: إنَّما ذاك حيث تكون الحكاية بغير القول، نحو كما ذكرته من المثالين، وأمَّا حيث تكون الحكاية بالقول، فلا شذوذ))[١٠٩]، فأصَّل الدماميني الحكاية في التحليل النحوي ولم يَعُدَّ استعمالها المخالف شاذًا إذا كان قائمًا على السؤال والجواب، الذي سمَّاه " الحكاية بالقول، وفي قبال ذلك جعَل القياس على الحكاية شاذًا بغير قول سؤال وجواب؛ لأنَّها على ذلك لا تقوم على تحليل نحوي تسالم عليه النحويون وهو حوارية السؤال والجواب في الكلام، فيكون الرفع والنصب والجرُّ على الحكاية.

بيان الصفة

الصفة ((تابع لمتبوعه لدلالته على معنى فيه أو في متعلّق به))[١١٠]، وتذكر الصفة بعد موصوفها، والحركة الاعرابية علامة دالّة على مطابقة الصفة للموصوف؛ لأنَّها تابعة له، وقد تدور المسألة بين جواز جعل الاسم صفة للموصوف أو تعرب إعرابًا آخر، لكن في فرض السؤال والجواب ما يُعين على تحديد الإعراب، ونلحظ ذلك في مستوى تحليل التركيب عند النحويين، قال سيبويه ((هذا باب ما تستوي فيه الحروف الخمسة، وذلك قولك: إنَّ زيدًا منطلقٌ العاقلَ اللبيب، فالعاقل واللبيب يرتفع على وجهين على الاسم المضمر في منطلقٌ، كأنَّه بدلٌ منه، فيصير كقولك: مررتُ به زيدٌ أردت جواب بمن مررت، فكأنَّه قيل له من ينطلق، فقال: زيدٌ العاقلُ اللبيبُ، وإنْ شاء رفعه على "مررت به زيدٌ، إذا كان جواب مَنْ هو، فتقول: زيدٌ، كأنَّه قيل له: مَنْ هو، فقال: العاقلُ اللبيب، وإنْ شاء نصبه على الاسم الأوَّل المنصوب))[١١١]، أحسب أنْ هذا النَّص لا يكاد يجد قياسًا أوضح من القياس على الحوار التخاطبي وجعل السؤال والجواب الوسيلة التحليلية

الأقرب لتوضيح رفع الاسم الذي جاء بعد خبر "إنَّ" صفة لاسمها، فيكون مجيء الصفة أشبه بالفضلة نحويًّا ودلاليًّا، لكن في فرض حوارية الخطاب سُوِّغ الكلام، وذلك إنَّ تمام الجملة نحويًّا ودلاليًّا في "إنَّ زيدًا منطلقٌ" فأُخبر عن زيد بأنَّه منطلقٌ، لكنّه جُهِلَ شخص زيد، فجيء بـ "العاقل اللبيب" كأنَّ المتكلم عندما قال "إنَّ زيدًا منطلقٌ" قيل: له مَن زيد، فقال: العاقلُ اللبيبُ أو قيل: مَن ينطلق، فجاء بالصفة التي يُعرف بها "زيد" فقال "العاقل اللبيب" فالرفع على السؤال والجواب، أمَّا النصب فعلى القياس، فالقصة متعيَّنة رفعًا ونصبًا، وكلاهما استعمال جائز صحيح بحسب التفسير الذي يتلاءم وصحة التركيب ودلالته.

وأبقى بعض المحدثين التحليل النحوي على هذه المسالة في وجهي الرفع والنصب، من دون أنْ يجعل للتحليل التخاطبي وجهًا في ضوء السؤال والجواب لحالة الرفع خاصة، وسمَّى ورود الصفة بعد تمام الكلام صراعًا بين التراكيب، وأنَّ ((هذا الصراع تراوح بين رفع الصفة بعد تمام جملة إنْ وأخواتها أو نصبها، فإذا رفع فإنَّما يرفع، من وِجهة نظر نحوية على أنَّه بدل من الاسم المضمر في الخبر، وإذا نصب فإنَّما ينصبه؛ لأنَّه وُصِف به اسم أنَّ، ولم يُصدِّر سيبويه حكمًا على أفضلية استعمال على آخر، ممّا يدلُّ على تساويهما في الاستعمال اللغوي))[١١٢]، في النصِّ نكتة لطيفة في الإشارة إلى التوسع في أنماط الجمل وأنَّ سيبويه واجه الاستعمال اللغوي بالقبول على اختلاف الحركة الإعرابية في العنصر الكلامي، لكنَّ التحليل في النصِّ افتقر إلى التحليل التخاطبي والقصد الذي يحمله التركيب الواحد في ضوء الرفع الذي يحتمل فيه رفع الاسم إمَّا أنْ يعود على زيد وإمَّا على "منطلق" وكلّ ذلك لم يجعله سيبويه من وجهة نظر نحوية في تخريج الرفع، بل أعمل فكره التحليلي خارج إرادة القاعدة النحوية، فالقاعدة النحوية تحمل الكلام على أحدهما بحسب ترتيب الكلام وتمام تركيب الجملة ومعناها، فـ "العاقل اللبيب" بحسب ترتيب الكلام بدلٌ من زيد في حالة الرفع في ضوء السؤال والجواب، فيكون بدلًا من الضمير المقدَّر في السؤال والجواب أو صفة له في حالة النصب، لكنَّ إجراء الموازنة بَيْن نوعين من الحوار التخاطبي القائم على السؤال والجواب جعل العنصرين يعودان على أكثر من عنصر في الجملة التامة، فإذا كان السؤال والجواب عن "مَن ينطلق" كان العاقل اللبيب بدلًا أو صفة، وإنْ كان السؤال والجواب عن زيدٍ نفسه، فيكون العاقل اللبيب على الإخبار بإضمار هو العاقل اللبيب، وقد ألمح السيرافي إلى هذا التحليل بعد أنْ ذكر كلام سيبويه من دون أنْ يعوِّل على السؤال والجواب؛ وذلك أنَّ ((رفع العاقل اللبيب على البدل من الضمير في منطلق، وعلى إضمار هو))[١١٣] واتضح ذلك في ضوء فرض السؤال والجواب.

قد يرِد السؤال فتجيب بحسب ما يرِد في الاستفهام، فتجد تارة أنَّ ما يراد من الإجابة المسمى، ويراد به الصفة تارة أُخرى، فيقال: مَنْ هذا، تقول: محمدٌ، وكان الموجود محمدًا، فأنت تُعرِّف بالشخص نفسه، فيتعدد الجواب بحسب المسؤول عنه، فلا يتحدد السؤال بنوعِ الإجابة، لكن الذي يُجاب عنه لا بُدَّ أنْ يكون عاقلًا؛ لأنَّ السؤال بـ "مَنْ" التي يراد بها العاقل، مثلما اختصَّت "كم" بالدلالة على العدد، فدلالة الجواب من الأداة، لكنْ يتعيَّن الجواب بمعونة التركيب لا الأداة وحدها، وقد يرد السؤال بـ "مَنْ" دالًا على غير العاقل وهذا ما يحدده الاستعمال وفَهْم سياقه، ومنه قوله تعالى {وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ}[١١٤]، فقد ورد في تفسير "مَنْ" أنَّه يدلُّ على غير العاقل[١١٥]، فما ذُكر آنفًا في السؤال بـ "منْ" قد يتقيَّد فيه الجواب عن معيَّن دون غيره، وكذا الحال في "ما" الدالة على غير العاقل، إذ يُقيَّد التركيب بالسؤال نوع الجواب ولا يعود فيه التعيين على الأداة فقط، بل بمعونتها والتركيب، فـ "ما" تستعمل في غير العاقل والعاقل ((وتستعمل أيضًا في الغالب، في صفات العالم، نحو: زيدٌ ما هو؟ وما هذا الرجل؟ فهو سؤال عن صفته، والجواب: عالم أو غيره، وتستعمل استفهامًا كانت أو غيره، في المجهول ماهيته وحقيقته))[١١٦]، فتعدد الإجابة عن الاستفهام راجع إلى طبيعة السؤال والجواب، فتجتمع القرائن بمعونة بعضها بعضًا لتعيين الإجابة، فقد يكون السؤال عن زيد متعدد الإجابة، في ضوء أسئلة متشابه، تقول: مَنْ زيدٌ، وتقول: زيدٌ ما هو، وتقول أهذا زيدٌ، فقد يكون في السؤال الأوَّل التعريف بشخصه، وفي الثاني بيان صفته، وفي الثالث تأكيده، فتقول: بلى هذا زيدٌ، فالسؤال من محددات الإجابة.

والذي يُلحظ أنَّ التحليل في النص المذكور آنفًا يرتبط بالسؤال والجواب الصريحين، لا بافتراضهما، فهما يعبِّران عن لغة واقعية حيَّة متداولة، ويكون تحليل الكلام بما يُعبَّر من تركيب بمعونتهما، فهما يُعيِّنان نوع الإجابة.

التردد في الإعراب

تقع بعض الجمل محتملة لأكثر من إعراب، ويرافق الاحتمال في التعليل أو التحليل سياق الجملة

بما تحمله من عامل يُسَوِّغ في ضوئه تعيين محلِّ الجملة، ومن ذلك " ما رأيته مُذ يومان" فهذه الجملة فيها الظرف "يومان" مرفوع بعد "مُذ" جعل النحويين يقدِّرون لها محلًا من الإعراب، قال ابن هشام ((فقال السيرافي في موضع نصب على الحال، وليس بشيء، لعدم الرابط، وقال الجمهور: مستأنفة جوابًا لسؤال تقديره عند مَنْ قدَّر "مُذ" مبتدأ: ما أمد ذلك، وعند مَنْ قدَّرها خبرًا: ما بينك وبين لقائه))[١١٧]، وقال الرضي ((ومعنى ما رأيته مذ يومان، أول مدة انتفاء الرؤية: يومان، فكأنَّه كان في الأصل في الموضعين: مذ ما رأيته، حتى تكون الجملة مضافًا إليها، فحذفت لتقدم ما يدل عليها))[١١٨]، فالتحليل عند ابن هشام مَسُوق في ضوء السؤال والجواب أحد جوانبه على أنَّ "يومان" مبتدأ، وعند الرضي في ضوء الدلالة والتقدير النحوي فـ "يومان" عنده خبرٌ، فجعل التقدير معتمدًا على ما يدل عليه ولم يذكر الذي يدلُّ عليه من التركيب، لكنَّ ابن هشام أوضح التقدير وجعله في فرض السؤال والجواب، وهو أقرب لإيجاد ما يدلُّ على التقدير في رفع "يومان" بعد "مذ".

ومن ذلك ما ذكره الخضري في إعراب البسملة ودوران "الرحمن الرحيم" بين النعت والبدل، وذلك عند قوله ((والرحمن الرحيم، اشتهر فيها بحسب الأعراب تسعة أوجه يمتنع منها جرُّ الرحيم ونصب الرحمن أو رفعه، لأنَّ النعت التابع أشدُّ ارتباطًا بالمنعوت... أمَّا الأعلم وابن مالك: إنَّه عَلَمٌ لكثرة وقوعه في القرآن الكريم متبوعًا لا تابعًا فيعرب بدلًا من الجلالة، والرحيم نعت له لا للجلالة... إذ لا يتقدَّم البدل على النعت. فعلى الأوَّل يكون مجرورًا بما جرَّ منعوته... وعلى القطع فالجملة مستأنفة استئنافًا بيانيًّا جوابًا لسؤال مقصود به التلذذ، وتعظيم شأنْ المسؤول عنه))[١١٩]، أشار الخضري إلى الأوجه المحتملة في إعراب الرحمن الرحيم، وقد رجح أنَّ إعراب "الرحمن" بدلًا، و"الرحيم" صفة، وترجيح ذلك مبنيٌّ عنده على جرِّهما، واستوقف بعضهم القول بأنَّ "الرحمن" بدلٌ على ما ذهب إليه الأعلم الشمنتري وابن مالك[١٢٠]، امَّا الرفع فقد وجهه الخضري على القطع، وهو مبني على تحليل السؤال والجواب واقع تحليلي مستمد من مفهوم التداول والتخاطب يريد منه التوصل إلى الجانب الدلالي الذي يحمله القطع وهو التعظيم.

اسناد ضمير المثنى والجمع واعرابهما بدلًا

جرى الخلاف بين النحويين في الفعل المسند إليه ضمير المثنى أو الجمع عند تقدَّم الضمير على الاسم الذي يقع فاعلًا، نحو: قاما الزيدان، فالضمير إمَّا أنْ يكون علامة للتثنية أو الجمع وإمَّا أنْ يقع فاعلًا[١٢١]، ويظلُّ الاسم محلّ خلاف في الإعراب بين المبتدأ المؤخر، والبدل أو إعرابه فاعلًا إذا كان الضمير علامة، وأوضحَ سيبويه المسألة ((أنَّ مِن العرب مَن يقول ضربوني قومَكَ وضربانِي أخوك فشبَّهوا هذا بالتاء التي يُظهرونها في قالتْ فلانة، وكأنَّهم أرادوا أنْ يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنَّث وهي قليلة... أمَّا قوله جلَّ ثناؤه {واسَرُّوْا النَّجْوَى الَذِينَ ظَلَمُوْا}[١٢٢]، فإنَّما يجيء على البدل، وكأنَّه قال انطلقوا، فقيل له مَنْ؟ فقال: بنو فلان، فقوله جلَّ وعزَّ {واسَرُّوْا النَّجْوَى الَذِينَ ظَلَمُوْا} على هذا فيما زعم يونس))[١٢٣]، جعل سيبويه اسناد الضمير على تحليلين: الأول، علامة للتثنية والجمع وما بعدهما فاعلًا، وحكم عليه بالقليل فهي لغة قوم، أمَّا الآية القرآنية وهو التحليل الثاني، فلم يجعلها على سِبر التحليل الأوَّل، فأرجع تحليلها إلى لغة الاستعمال التي تقوم على الحوار والتداول على نحو الاستفهام بالسؤال والجواب، وكأنَّه أصَّل التحليل بنظرة افتراضية تحاكي واقع اللغة من جانب، ومن جانب آخر القاعدة النحوية بحسب نظرية العامل والبناء، وذلك أنَّ بناء الجملة تام من وقوع الفعل على الفاعل " أَسَرُّوا" وليس فيه خلل، فإذا كمل البناء الذي لابد للفعل من وهو الفاعل، فلا يبقى للاسم "الذين" علة البناء على العامل الأصل، فجُعِلَ الكلام على محلِّ الاستفهام الذي يقع في أكثر من جملة اسمية في السؤال أو فعلية في الجواب على ما ذكرناه آنفًا أو يتسع الجواب فيقع بدلًا وهو الذي حصل في هذه الآية، كأنَّ الكلام قيل على: "وأسرُّوا النجوى" فقيل: " مَن هم" فقيل: "الذين ظلموا" فيكون "الذين" بدلًا من الضمير "الواو" على فرض السؤال والجواب.

وسيبويه في هذا التحليل يحاكي اللغة على أنَّها منظومة تعامل بين المتكلمين، فيتوصّل بها إلى طريقة النحو التحويلي، التي من أبرز خصائصه أنَّه يستند إلى تحليل البنية العميقة للتركيب، ومن ثمَّ تحليل البنية السطحية فيعكس حدس صاحب اللغة في معرفة أصل الاسناد في التركيب[١٢٤]، فاعتمد سيبويه في تحليله على "أَسَرُّوا" وهي بنية عميقة من فعل وفاعل، وعلى حديث المتكلم وجعله أساسًا للبنية السطحية، وأشار بعضهم إنَّ سيبويه في تحليله نص الآية القرآنية المذكورة آنفًا جَعَل العلاقة بين عناصر الجملة علاقة اسنادية سميِّت بـ "علاقة إسناد لزومية" للكشف عن البنية التحويلية[١٢٥]، أي علاقة لزوم اسناد الفعل إلى

الفاعل، ولابد من إيجاد الطريق الذي يتوصّل به إليها فجعل الكلام قائمًا على السؤال بـ "مَنْ" فتمّت البنية السطحية بالجواب، فكان على "الذين"، واختزل هذا التحويل بوساطة التحليل بجملة السؤال والجواب "وكأنَّه قال انطلقوا، فقيل له مَنْ؟ فقال: بَنُو فلان " وقد وسَّع سيبويه التحليل بالسؤال والجواب على هذه الطريقة المتبعة، ولم يجعله يخصُّ المثال المذكور آنفًا، بل جعلها عامَّة على معرفة كلّ بدلٍ بهذه الطريقة بوصفها قاعدة عامّة وجعلها تسري إلى معرفة الصفة، وذلك بما نقله عن الخليل عندما أتمَّ كلامه المذكور آنفًا عن هذه المسألة، بقوله ((وقال الخليل رحمه الله تعالى فعلى هذا المثال تجري هذه الصفات))[١٢٦]، أي إنَّ طريق معرفة الصفة يكون على طريق معرفة البدل باتباع طريقة السؤال والجواب، كأنْ يقال: رأيتُ محمدًا وعندما تمَّ البناء والكلام، قيل مَن هو؟ فقيل: الكريم أو الأمين أو العاقلَ اللبيبَ، وقد مرَّ آنفًا كيف حلَّل سيبويه الكلام لمعرفة الصفة والبدل في جملة "إنَّ زيدًا منطلقٌ العاقلَ اللبيب" فـ "العاقل اللبيب" صفة إمَّا من زيد أو من الضمير في منطلق، وهي الطريقة نفسها التي اتبعها في هذا الموطنْ في تمييز الصفة من البدل فتتآزر والعلاقات بين العناصر ودلالتها لعدِّها صفة أو بدلًا، وقد تشترك في المحلِّ الواحد إنْ لم يؤثّر ذلك في دلالة التركيب.

وأحسب أنَّ سيبويه في تحليله هذا لم يجعل اللغة جامدة لا تنماز بالظاهرة الاجتماعية، وهي نظرة الدكتور منصور عبدالكريم الكفاوين عندما وُصف تحليل سيبويه وأهل اللغة لهذه الظاهرة اللغوية كأنَّهم يتعاملون مع اللغة كأنَّها رُكامًا لغويًّا[١٢٧]، وخلاصة رؤيته متأتّية من منظوره الذي عبَّر عنه ((ومن الأخطاء المنهجية عند علماء اللغة العرب. أنَّهم أهملوا عامل الزمن فلم يعترفوا على ما يبدو بأنَّ اللغة ظاهرة اجتماعية قابلة للتطوّر على مرِّ الأيام، فلم ينظروا فيما قبل هذه الفترة، أو بعدها نظرة علمية، أو لم يحاولوا الاستفادة من ماضي اللغة أو النظر فيها على فترات التأريخ المتعاقبة))[١٢٨]، النص فيه كثير من المناقشة، وما يعنينا أمره في هذا البحث شقصٌ من في عبارة " فلم يعترفوا على ما يبدو بأنَّ اللغة ظاهرة اجتماعية" فألحظ أنَّ إرجاع تحليل النص إلى السؤال والجواب، دليل على التعامل مع اللغة على أنَّها ظاهرة اجتماعية، إذ السؤال والجواب يمثّل شقصًا كبيرًا من التعامل اللغوي، فلو رجعنا إلى تداول المتكلمين لوجدنا استعمالاتهم تعتمد على السؤال والجواب في تبادل الكلام فالسؤال والجواب سليقة المتكلمين ممّا يجعل من اللغة ظاهرة اجتماعية واضحة، فكيف بمن يستعمل هذه السليقة في تحليل اللغة وظَّفها في معرفة مواقعها الإعرابية وجانبها الوظيفي في التركيب، فذلك دليل على التأصيل بأنَّ اللغة ظاهرة اجتماعية، أمّا التطوّر في اللغة فإنَّ الزمن الوصفي الذي جمع فيه اللغة يعبِّر عن النضوج اللغوي في استقطاب أنماط الجمل بدلالات متعدّدة في فترات متعاقبة حتى وصلت إلى رُقِّي البلاغة الذي جاء به القرآن الكريم، وإنْ قصد بالتطور تغيير اللغة فهذا تركٌ لها، ولعلَّ ترك بعض الكلام الذي يوصف بكثرة الاستعمال، وعلم المخاطب من أوسع مجالات تطوُّر اللغة وعدَّها ظاهرة اجتماعية.

وتظل وسيلة التحليل بالسؤال والجواب من الوسائل المهمة في التحليل النحوي في تسويغ أنماط الجمل التي يستوقف تركيبها، ولا سيَّما عند معالجتها بمفهوم العامل فتقع في ظاهرها في خارج نطاق التركيب وكأنَّها أجنبية عنه في ائتلاف عناصرها، لكنَّ الافتراض في السؤال والجواب الذي يُعدّ صلب عملية التداول يُسوِّغ العنصر في داخل التركيب، وزمن ذلك ((يجوز أنْ تقول مَرَرتُ بقومِكَ الكرام، إذا جعلت المخاطب كأنَّه قد عرفهم كما قال: مَرَرتُ برجلٍ زيد، فتنزله منزلة من قال لك: كمَنْ هو وإنْ لم يتكلَّم به))[١٢٩]، التحليل في النصِّ واضح البيان في الاتكاء على السؤال والجواب في تحليل التركيب، فـ "زيدٌ" في ظاهره عنصر أجنبي في التركيب؛ لأنَّ التركيب يتمُّ لو كان على: مَرَرتُ برجلٍ اسمه زيد، أو مرَرتُ بزيد الرجلِ الكريمِ، أو غير هذه التعبيرات التي تعرف أو تصف بالاسم، لكنَّ الإعمال الفكري في الحوار التخاطبي الذي افترض من طرف واحد بجعل المتكلِّم، المُخاطب نفسه هو يسأل وهو يُجيب، فيُنزل المتكلِّم الكلام منزلة الخطاب بين طرفين، وفي ضوء ذلك يسوَّغ مجيء زيد الذي أمكن إعرابه في هذا التركيب بما حمله السؤال والجواب من تحليل تداولي حلَّ محلّ التحليل النحوي من التقدير أو الحذف أو تعيين العامل في اللفظ.

إعراب الفعل حالًا

من مسائل الخلاف بين النحويين جعل الفعل الماضي حالًا من دون تقدير "قد" قبله ومن ذلك قوله تعالى{إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ بَيْنَكُم وَبَيْنَهُم مِيثَاقٌ أَوْ جاؤوكم حَصِرَتْ صُدُورُهُم أَنْ يُقَاتِلُوكُم}[١٣٠] فأُعرب الفعل "حصرتْ" حالًا علة تقدير "قد"، على تقدير: جاؤوك حَصِرةً صدورهم[١٣١].

وقد أوْلَى ابن هشام عنايته بالسؤال والجواب ليتجاوز به الشرط في جعل الفعل الماضي حالًا من دون تقدير "قد"، وذلك في قوله تعالى { وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَجِدُ مَآ أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّوْا وَّأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمْعِ حَزَناً أَلاَّ يَجِدُواْ يُنْفِقُونَ}[١٣٢]، قال ابن هشام ((تولَّوا" جواب سؤال مقدَّر، كأنَّه قيل: فما حالهم إذ ذاك؟ وقيل: "تولَّوا" حال على إضمار "قد"))[١٣٣]، فاندرج السؤال والجواب في التحليل النحوي في جعل الفعل الماضي حالًا من دون تقدير "قد" أو تقدير الفعل الماضي "تولوا" باسم يقع حالًا، فكان وسيلة مقدَّمة على شرط تقدير "قد" مع الفعل الماضي وإعرابه حالًا، فجعل ابن هشام مفهوم التداول أولى من التقدير؛ لأنَّ تحليل الكلام في ضوء السؤال والجواب يعطي مجالًا لفهم الكلام على تدرج طلب الفهم لا إحكام القاعدة على الكلام وجعله مقيَّدًا بها.

إفادة "كأنَ التعليل

يستقي النحويون المعنى النحوي من القاعدة النحوية والسياق، فهما حاكمان على المعنى النحوي واستخراجه بما يتوافق والعلاقات التركيبية في سياق الكلام، وقد نلحظ للسؤال والجواب أثرهما في تحليل التركيب، ومن ثمَّ إفادة العنصر التركيبي عنى معيَّن في ضوئهما، ومن ذلك إفادة "كأنَّ" معنى التعليل، وقد سيق قول الحارث ابن خالد المخزومي في إفادة هذا المعنى في البيت الشعري للحارث ابن خالد المخزومي (من الوافر)[١٣٤]:

فأصْبَحَ بطنُ مكةَ مُقْشَعِرًّا
كأنَّ الأرضَ ايسَ بها هِشامُ

قال ابن هشام ((أي لأنَّ الأرض إذ لا يكون تشبيهًا؛ لأنَّه ليس في الأرض حقيقة، فإنْ قيل: فإذا كانت للتحقيق فمن أين جاء معنى التعليل، قلت: من جهة إنَّ الكلام معها في المعنى جواب عن سؤال عن العلة مقدَّر ومثله {اتَّقُوا ربَّكم إنَّ زَلْزَلَةُ السَّاعَةِ شَيءٌ عَظِيمٌ}))[١٣٥]، فهي في هذا البيت تفيد التحقيق، لكنَّ العدول فيها إلى معنى التعليل سوَّغ طريق التحليل في افتراض السؤال والجواب، فنسجَ ابن هشام ما يسوِّغ معنى التعليل في قبال معنى التشبيه الذي تفيده "كأنَّ" وهو المعنى الموضوع لها بوصفها ناسخة لجملة المبتدأ والخبر، والسياق الذي يجعلها تفيد التحقيق، فيأتي السؤال والجواب ليجعله في معنى التعليل، كأنَّ المسألة: "لماذا اصبح بطن مكة مقشعرًا" فجاءت "كأنَّ" في محلِّ اللام التي تفيد التعليل وكأنَّ المعنى لأنَّ الأرض ليس بها هشام.

إنَّ جعْل السؤال والجواب ذا طابع تحليليٍّ وازى ما ينساق من أدلة نحوية لتسويغ التراكيب ودلالة عناصرها، فيكشف عن البعد المعرفي لدى النحويين في الكشف عن حقيقة اللغة التداولية، إذ السؤال والجواب أصلٌ من أصول تكوين أنماط التركيب في اللغة التي في ضوئها يُفهم المعنى معنى التركيب والأصل الذي قيلت فيه، وهو مفهوم التداول.

الخاتمة

١- يثبت أثر السؤال والجواب بوصفه مصدرًا من مصادر التحليل عندما لا يتوافق التركيب والقواعد النحوية القائمة على القياس، فيأتي التحليل بالسؤال والجواب ليحلَّ اللبس القائم فيوازي وسائل التحليل النحوي التي تمنع اللبس في الكلام.

٢- إنَّ التحليل بالسؤال والجواب يقع من ضمن الحكم على الكلام بالجائز، وما لحظناه في كثير من مسائل التحليل بالسؤال والجواب التي تُجيز الاستعمال وإنْ مال فيه النحويون إلى القاعدة لكن نراه يسوّغونه على هذا النحو من التحليل.

٣- لا يقتصر التحليل بالسؤال والجواب على ظاهرة نحوية معيَّنة، بل يشمل ظواهر نحوية متعدّدة، ومنه ما يخصُّ الحذف، ومنه ما يدخل في ائتلاف عناصر التركيب، ومنه ما يدخل في مسائل الإعراب، ويسري التحليل إلى المَثَل والحكاية.

٤- للسؤال والجواب أثره في التحليل الدلالي وبيان المعنى النحوي، وقد لحظنا ذلك في بيان دلالة "كأنَّ" التي أعطت معنى التعليل في ضوء التحليل بالسؤال والجواب الافتراضيين، وكذا ما لحظناه في ضمير الشأن.

٥- للتحليل بالسؤال والجواب جانبان: الأوَّل، افتراضي يعتمده النحوي في تحليله فيُنشئ تحليلًا افتراضيًّا من السؤال والجواب، يستمدّ أصوله من واقع اللغة التداولية، والجاني الثاني من التحليل يتعامل به النحوي في ضوء السؤال والجواب الواقعيين الذي يندرج في ضوئه مفهوم الموافقة والمطابقة بن تركيب السؤال وتركيب الجواب.

٦- تحليل أداة الاستفهام "مَن" أكبر قدر من افتراض السؤال والجواب في التحليل، لما يلحظ من بيان الخبر أو الصفة أو البدل التي تدلُّ على العاقل في ضوئها، أمَّا مسائل التحليل في السؤال والجواب الواقعيين فيتَّسع فيها التحليل إلى "مَن" وهمزة الاستفهام و "كم" وغيرها من أدوات الاستفهام.

٧- يوازي السؤال والجواب العلَّة في التحليل النحوي، فهو علَّة لتسويغ الكلام؛ لأنَّه يكشف عن الاستعمال اللغوي، والاستعمال اللغوي من مسوِّغات إنشاء الجمل والتراكيب على اختلاف أنماطها بالاعتماد على مصدر قياسي، مثل الفصاحة والاستعمال، أي وروده في الكلام العربي، وورود الكلام يقع في دائرة العلَّة التي تسوِّغ اختلاف التراكيب، فتكون جائزة على وفق التحليل الذي يسوِّغها.

٨- يكشف السؤال والجواب عن البعد التداولي في التحليل، هو أقرّ على سياق الحال والمقام في الكلام.

٩- يمكن القول إنَّ تأصيل التحليل في السؤال والجواب يعود إلى سيبويه، فقد أرسى طريقًا تحليليًّا اتَّبعه النحويون من بعده اعتمدوه بحسب إعمالهم الفكري وثقافتهم العلمية في ضوء استعمال اللغة.

١٠- لم يذهب ابن هشام إلى تقدير "قد" مع الفعل الماضي الذي يقع حالًا على ما ذهب إليه بعض النحويين او تقديره بمصدر يقع حالًا، بل لجأ إلى السؤال والجواب وجعله حاكمًا في تحليل المسألة بما يتلاءم وطبيعة الفهم التداولي في الكلام.

١١- في ضوء مجريات البحث، يتضح أنَّ السؤال والجواب قرينة سياق مقامي؛ لأنَّها تقوم على الحوار التخاطبي، فيكون السؤال والجواب قرينة دالة على المحذوف بصورة جلية؛ لأنَّ المحذوف في الجواب يذكر في السؤال.

الهوامش:

١- حاشية الصبان: ٢١٢/١.
٢- الحدائق الندية في الفوائد الصمدية: ٤٩٧/١.
٣- التحليل النحوي عند ابن هشام الأنصاري: ٢٧٢.
٤- المورد النحوي الكبير: ٨.
٥- التحليل النحوي أصوله وأدلته: ١٥.
٦- الذي نقصده بالوحدة الكلية: ائتلاف العناصر التركيبية من الجانب النحوي بإيجاد العامل والإعراب وتعيين وظيفة كل عنصر، ومن جانب آخر ائتلاف هذه العناصر في ضوء الصحة الدلالية التي تتوافق والجانب النحوي.
٧- التداولية عند العلماء العرب: ١٦.
٨- الكتاب: ١/ ٤٠.
٩- ينظر: الصحاح في اللغة: ١/ ١٢٠، ولسان العرب: ٤٠/٩.
١٠- النحو العربي والدرس الحديث: ١١٤.
١١- الأصول في النحو: ٢/ ٢٥٤.
١٢- ينظر: المقتضب: ٢٦٧/٣، والكشاف: ٢/ ٦٥٤، وشرح المفصل لابن يعيش: ١/ ١٢٥.
١٣- ينظر: مغني اللبيب: ٧٩٧/٢- ٧٩٨. ذكر ابن هشام هذا المصطلح، بقوله ((جرت عادة النحويين أنْ يقولوا يحذف المفعول اختصارًا واقتصارًا ويريدون بالاختصار الحذف للدليل وبالاقتصار الحذف لغير دليل)). مغني اللبيب: ٢/ ٧٩٧- ٧٩٨، وينظر: ١/ ٢٠٤و٢٤٠و٢/ ٨٧٤ منه.
١٤- الخصائص: ١/ ٢٨٥.
١٥- الكتاب: ١/ ٤٣٤.
١٦- شرح الرضي على الكافية: ٢٣٨/٣.
١٧- المصدر نفسه: ٣/ ٣٢٢.
١٨- الخصائص: ٢/ ٣٦٠.
١٩- ينظر: شرح الرضي على الكافية: ١/ ٢٤٩-٢٥١، وشرح التسهيل، لمحمد بن يوسف ناظر الجيش: ٤/ ١٨٣-١٨٦.
٢٠- البيت في ديوان الشاعر(نهشل بن حري): ٨٨، اختلف في نسبة فقد نُسب إلى ضرار بن نهشل يرثي أخاه يزيد، ونسبه السيرافي إلى الحارث بن ضرار النهشلي، ونسبه بعضهم إلى مزرد بن ضرار، ونسبه بعضهم إلى نهشل بن حري. ينظر: المقتضب ٢٨٢/٣، والخصائص: ٢/ ٣٥٣، قال البغدادي ((على أنَّ الفعل المسند إلى ضارعٍ حذف جوازا أي: يبكه ضارع، وهذا على رواية لُيْبَكَ بالبناء للمفعول ويزيد نائب فاعل، وأما على روايته بالبناء للفاعل ففاعله ضارع ويزيد مفعوله ولا حذف ولا شاهد وهذه الرواية هي الثابتة عند العسكري وعدَّ الرواية الأولى غلطا فإنه قال في كتاب التصحيف فيما غلط فيه النحويون ومما قلبوه وخالفهم الرواة قول الشاعر * ليبك يزيد ضارع البيت * وقد رواه خالد والأصمعي وغيرهما بالبناء للفاعل من البكاء ونصب يزيد ومثله في كتاب فعلت وأفعلت لأبي حاتم السجستاني قال أنشد الأصمعي ليبك يزيد ضارع أي بالبناء للفاعل ولم يعرف ليبك يزيد أي بالبناء للمفعول وقال هذا من عمل النحويين وزعم بعضهم أنه لا حذف في البيت على الرواية الأولى أيضا لجواز أن يكون يزيد منادى وضارع نائب الفاعل قال ابن هشام في شرح الشواهد والتوجيه)) خزانة الأدب: ١/ ٢٩٧. لكنَّ العسكري لم يغلِّط النحويين بل هي زيادة من البغدادي، وهذا نص كلامه ((ومما قلبوه وخالفهم الرواة قول الشاعر:

لِيُبْكَ يزيدٌ ضارعٌ لخُصُومِه
ومخْتَبِطٍ مِمَّا تَطِيحُ الطوائحُ.

وقد رواه خالد والأصمعي وغيره: لِيَبْكِ يزِيدَ ضارعٌ خصومَهُ.....البيت)) شرح ما يقع فيه التحريف والتصحيف:٢٠٨
٢١- الكتاب: ١/ ٢٨٨.
٢٢- المقتضب: ٣/ ٢٨٢.
٢٣- المحتسب: ٢/ ٢٣٠.
٢٤- شرح الرضي على الكافية: ١٩٨/١.
٢٥- المصدر نفسه: ١٩٧/١.
٢٦- ينظر: شرح المفصَّل: ١/ ٢١٤.
٢٧- أوضح المسالك على ألفية ابن مالك:٣/ ٤٥٣.
٢٨- شرح ابن عقيل: ٢/ ٤٢٤.
٢٩- أوضح المسالك على ألفية ابن مالك: ٢/ ٩٢.
٣٠- شرح ابن طولون: ١/ ٣١٧.
٣١- سور الزمر، الآية: ٣٩.
٣٢- سورة الزخرف، الآية: ٩.
٣٣- ينظر: معترك الأقران: ٣/ ٤٨٩ و المنهل الصافي: ١٠٢، والبرهان في علوم القرآن: ٣/ ٢٨، والإتقان في علوم القرآن: ١/ ٥٧٣، حاشية الشواني: ١٨٧.
٣٤- الحاشية على المطوَّل: ١٧٤.
٣٥- شرح الرضي على الكافية: ١/ ٤٥٤.
٣٦- المصدر نفسه: ١/ ٤٥٤.
٣٧- الحاشية على المطوَّل: ١٧٤.
٣٨- شرح الرضي على الكافية: ١/ ٤٦٣.
٣٩- شرح السيرافي: ١/ ٤٧٣.
٤٠- ينظر: الكتاب: ١م١١٨-١١٩، المقتضب: ٢/ ١١،

ألأصول في النحو: ١/ ١٨٠.
٤١- شرح ابن عقيل: ٢/ ٤٠٠.
٤٢- شرح ابن طولون: ١/ ٢٩٨.
٤٣- اللمع: ٩٩.
٤٤- الكتاب: ٢/١٨١-١٨٢.
٤٥- سورة البقرة، الآية: ١٧٧.
٤٦- سورة نفسها، الآية: ٩٠.
٤٧- الكتاب: ٣/ ١٥٥
٤٨- ينظر شرح ابن عقيل: ١/ ٢٣٤-٢٣٩، وأوضح المسالك على ألفية ابن مالك: ١/ ٢٢٠- ٢٢٧.
٤٩- شرح ابن عقيل: ٢/ ٢٥.
٥٠- ينظر: المصدر نفسه: ٣/ ٤٩٨، وارتشاف الضرب: ٤/ ١٧٥٧، وشرح المفصّل: ٨/ ٥٠، وأوضح المسالك: ٣: ٧٩-٨٠.
٥١- أوضح المسالك على ألفية ابن مالك: ٣/ ٧٩.
٥٢- شرح الرضي على الكافية: ٤٥٣-٤٥٤.
٥٣- الكتاب: ٢/ ١٣٠.
٥٤- شرح الرضي: ٤/ ٣٠٠.
٥٥- ينظر: الأساليب الإنشائية في النحو العربي: ١٦٥-١٦٦
٥٦- سورة الأنبياء، الآية ٥٧.
٥٧- سورة يوسف، الآية /٨٥
٥٨- سورة يوسف، الآية / ٨١.
٥٩- سورة نفسها، الآية/ ٨٣.
٦٠- سورة العصر:١
٦١- سورة التين: ١.
٦٢- الكتاب: ١/ ٢٨٨.
٦٣- شرح السيرافي: ٢/ ١٢٥.
٦٤- الكتاب: ١/٣٦٠.
٦٥- ينظر: المصدر نفسه: ١/٣٦٠.
٦٦- نتائج الفكر: ١٧٠.
٦٧- شرح السيرافي: ٢/ ٢٤٣.
٦٨- الكامل في اللغة والأدب: ٢/ ١٥.
٦٩- شرح الرضي على الكافية: ١/ ٣١٩.
٧٠- الكتاب: ١/ ٣٧٠-٣٧١.
٧١- النكت في تفسير كتاب سيبويه: ١٩٠.
٧٢- الكتاب: ١/ ٣٧٢.
٧٣- الخصائص: ٢/ ٣٩٧.
٧٤- الإيضاح في شرح المفصّل: ٤/ ١٢٠.
٧٥- شرح الرضي على الكافية: ٢/ ٤٦٤-٤٦٥.
٧٦- المصدر نفسه: ٢/ ٤٦٤.
٧٧- النجم الثاقب: ٢/ ٥٣.
٧٨- سورة الإخلاص، الآية:١.
٧٩- ضمير الشأن والفصل دراسة ومقاربة لسانية/ بحث: ١٧.
٨٠- الكتاب: ٢/ ٩٦.
٨١- المصدر نفسه ٢/ ٦٩.
٨٢- المصدر نفسه: ٢/ ١٧.
٨٣- ينظر الكافية لابن الحاجب: ١/ ٣١٠، وشرح الرضي على الكافية:٢/ ٣٢١.
٨٤- الكتاب: ٢/ ١٦.
٨٥- ينظر الكتاب: ٢/ ٢٧٤-٢٧٥. وأوضح المسالك: ٢/ ١٣، و شرح الكافية في علم النحو: ٢٥٥/١.
٨٦- ينظر شرح التسهيل، لمحمد بن مالك: ١/ ٤٣٥.
٨٧- شرح الرضي على الكافية: ٢/ ١٥٥.
٨٨- شرح الدماميني: ١٢٦/٢.
٨٩- أسرار العربية: ١٤٣.
٩٠- ينظر: شرح ابن عقيل: ٢/ ٣٥٩، وشرح الأشموني: ٢/ ٣-٤
٩١- كشف المشكل في النحو: ٥٢٢.
٩٢- الحكاية في الفكر النحوي، دراسة لسانية في ضوء التداولية/ بحث: ١١٦.
٩٣- شرح التصريح على التوضيح: ٢/ ٤٧٩.
٩٤- شرح اللمع في النحو:٣٧٧-٣٧٨.
٩٥- ينظر: كشف المشكل في النحو: ٥٢٢.
٩٦- الكتاب: ٢/ ٣٩٩- ٤٠٠.
٩٧- المصدر نفسه: ٢/ ٤٠١.
٩٨- الأصول في النحو: ٢/ ٣٢٥.
٩٩- الكتاب: ٢/ ٤٠١.
١٠٠- ينظر أساليب التعبير عند الخليل بن أحمد: ٢/ ٢٠٧- ٢٠٨.
١٠١- الكتاب: ٢/ ٤٠٢.
١٠٢- المصدر نفسه: ٢/ ٤٠٢.
١٠٣- المصدر نفسه: ١/ ٤٠٣.
١٠٤- التخمير (شرح المقصّل في صنعة الإعراب): ١/ ٤٤٧.
١٠٥- ينظر شرح الرضي على الكافية:١٣٢/٣
١٠٦- المصدر نفسه: ٢/ ٧٩.
١٠٧- الكتاب: ٢/ ٣١٤.
١٠٨- شرح المفصّل لابن يعيش: ٤/ ٢٠.
١٠٩- المنهل الصافي في شرح الوافي: ١٩٧-١٩٨.
١١٠- همع الهوامع: ٣/ ١١٧.
١١١- الكتاب: ٢/ ١٤٧.
١١٢- الصراع بين التركيب النحوية: ٤٦

١١٣- شرح السيرافي: ٢/ ٤٧٥.
١١٤- سورة الحِجر، الآية:٢٠.
١١٥- ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ٧٧٩.
١١٦- شرح الرضي على الكافية: ٣/ ٥٦.
١١٧- مغني اللبيب: ٢/ ٤٣٢.
١١٨- شرح الرضي على الكافية: ٢١٧/٣.
١١٩- حاشية الخضري: ١١/١.
١٢٠- ينظر: الدُّر المصون: ٣٠/١.
١٢١- ينظر شرح ابن عقيل: ٤١٩- ٤٢٠. وشرح الأشموني: ٢/ ١٤٧.
١٢٢- سورة الأنبياء، الآية:٣.
١٢٣- الكتاب: ٢/ ٤٠- ٤١.
١٢٤- ينظر: نظرية تشومسكي التوليدية التحويلية الأُسس والمفاهيم: ٨-٩.
١٢٥- ينظر: العلاقات الفعلية في كتاب سيبويه: ٦٥.
١٢٦- الكتاب: ٢/ ٤٢.
١٢٧- ينظر الركام اللغوي بين القدامى والمحدثين: ١١ و٤٣ و ٥٤.
١٢٨- الركام اللغوي بين القدامى والمحدثين:١١.
١٢٩- الكتاب: ٧٢/٢.
١٣٠- سورة النساء، الآية:٩٠.
١٣١- ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريّين والكوفيّين، المسألة (٣٢): ١/ ٣٢.
١٣٢- سورة التوبة، الآية:٩٢.
١٣٣- مغني اللبيب: ٥٨٨/٢.
١٣٤- ديوانه (شعر الحارث ابن خالد المخزومي): ٩٣، وخزانة الأدب: ١/ ٢١٧.
١٣٥- مغني اللبيب: ٢٥٣/١.

المصادر والمراجع

١- القرآن الكريم.
٢- الاتقان في علوم القرآن، عبدالرحمن بن محمد السيوطي/ ت٩١١هـ، ط/ الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.
٣- ارتشاف الضرب من كلام العرب، إبي حيان الأندلسي، تحقيق: رجب عثمان محمد، ط/ الأولى، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٨هـ – ١٩٩٨.
٤- الأساليب الانشائية في النحو العربي، د. عبد السلام محمد هارون، ط/ الخامسة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م.
٥- أساليب العبير عند الخليل بن أحمد، د. هادي حسن حمودي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
٦- أسرار العربية، عبدالرحمن بن محمد بن سعيد الأنباري، ت٥٧٧هـ، تحقيق: محمد بهجت البيطار، مطبوعات المجمع العلمي، دمشق، (د. ط. ت).
٧- الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن سيهيل السَّراج، ت٣١٦هـ، تحقيق: د. عبدالحسن الفتلي، ط/٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.
٨- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين، عبد الرحمن بن محمّد بن أبي سعيد الأنباري النحوي (ابن الأنباري)، تحقيق محي الدين عبدالحميد، دار إحياء التراث العربي، القاهرة، مصر، (د.ط).
٩- أوضح المسالك على ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد، ط/ السادسة، دار الفكر، بيروت، ١٣٩٤هـ- ١٩٧٤.
١٠- الايضاح في شرح المفصَّل، أبي عثمان المعروف بابن الحاجب، ت٦٤٦هـ، تحقيق: د. موسى بنَّاي العليلي، مطبعة العاني، بغداد، (د. ط. ت).
١١- البرهان في علوم القرآن، محمد بن عبدالله الزركشي، تحقيق: محمد ابو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث، القاهرة، مصر. (د. ط. ت).
١٢- تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حماد الجوهري، ت٣٩٣هـ، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط/ الرابعة. دار العلم للملايين، بيروت، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.
١٣- التبيان في إعراب القرآن، عبدالله بن الحسين العكبري، تحقيق: علي محمد البجاوي، مكتبة ابن تيمية، (د.ط، د. ت).
١٤- التحليل النحوي أصوله وأدلته، د. فخر الدين قباوة، ط/ الأولى، الشركة العالمية المصرية للنشر، القاهرة، ٢٠٠٠م.
١٥- التحليل النحوي عند ابن هشام الأنصاري، د. وائل الحربي، ط/ الأولى، دار الرضوان للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ١٤٣٧هـ- ٢٠١٦.
١٦- التخمير (شرح المفصَّل في صنعة الإعراب)، القاسم بن الحسين الخوارزمي صدر الفاضل، ت٦١٧هـ، تحقيق: د. عبدالرحمن بن سلمان العثيمين، ط/ الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان، ١٩٩٠م.
١٧- التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، د. مسعود صحراوي، ط/ الأولى، دار الطليعة، بيروت، لبنان، ٢٠٠٥م.
١٨- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ابن جرير الطبري، تحقيق: د. بشار عواد معروف، عصام فارس الحرستاني، ط/ الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ١٤١٥هـ- ١٩٩٤.
١٩- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك، محمد الخضري، ت١٣٥٤هـ، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، ط/ الأولى، دار الفكر، ١٤٢٤هـ ٢٠٠٣م.
٢٠- حاشية الشواني على مختصر ابن حمزة، محمد الشواني، ط/ الثانية، الطبعة الحجرية، ١٢٨٦هـ.
٢١- الحاشية على المطوَّل شرح تلخيص مفتاح العلوم في علوم البلاغة، أبي الحسن علي بن محمد بن علي، ت٨١٦هـ، تحقيق: د. رشيد أعرضي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧، (د.ط).
٢٢- الحدائق الندية في شرح الفوائد الصمدية، علي خان بن أحمد المدني، ت١١٢٠هـ، تحقيق: د. أبو الفضل سجادي، ط/ الثانية، منشورات ذوي القربى، مطبعة روح الأمين، قم، ١٤٣٢هـ.
٢٣- خزانة الأدب ولبُ لباب العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي، ت١٠٩٣، تحقيق: د. عبدالسلام محمد هارون، ط/٤، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
٢٤- الخصائص، أبي الفتح عثمان بن جنِّي، ت٣٩٢ن تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، دار الكتب المصرية، (د.ت) (د.ط).
٢٥- ديوان نهشل بن حري، صنعة الدكتور حاتم صالح الضامن، ط/ الأولى، عالم الكتب، ١٤٠٧هـ- ١٩٧٨م.
٢٦- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، عبدالله بن عبدالرحمن بن عبدالله بن عقيل، ط/ الثانية، دار زين العابدين، قم، ٢٠١٩.
٢٧- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى منهج

السالك إلى ألفية ابن مالك، علي بن محمد بن عيسى أبو الحسن الأشموني، قدم له وأتمَّ تحقيقه: عادل عبد المنعم أبو العباس، دار الطلائع، القاهرة، ٢٠١٤م.
٢٨- شرح التسهيل، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، محمد بن مالك، ط/ الأولى، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، وطارق فتحي السيد، دار الفكر العلمية، بيروت، ٢٠٠١.
٢٨- شرح التسهيل، المسمّى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، محمّد بن يوسف بن أحمد ناظر الجيش، ت ٧٧٨هـ، تحقيق علي محمد فاخر، وآخرون، ط/ الأولى، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، بيروت، لبنان.
٢٩- شرح التصريح على التوضيح، خالد بن عبدالله عليمي يس بن زين الدين الأزهري، دار الكتب العلمية، ط/ الأولى، بيروت، لبنان، ٢٠٠٠م.
٣٠- شرح الدماميني على مغني اللبيب، محمد بن أبي بكر الدماميني، تحقيق: أحمد عزُّو عناية، ط/ الأولى، مؤسسة التاريخ العربي، لبنان بيروت، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م.
٣١- شرح الرضي المعروف بشرح كافية ابن الحاجب، رضي الدين الاسترابادي ت٦٤٦هـ، وضع هوامشه: د. إميل بديع يعقوب، ط/ ١، مؤسسة التاريخ العربي، ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م.
٣٢- شرح اللمع في النحو، علي بن الحسين الباقولي الأصفهاني، ت٥٤٣هـ، تحقيق: د. إبراهيم بن محمد بن عباة، طباعة إدراة جامعة محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، ١٤١١هـ- ١٩٩٠.
٣٣- شرح المفصل، يعيش بن علي بن يعيش النحوي، ت ٦٤٣هـ، صحح وعلق عليه مشيخة الأزهر، عنيت بطبعه ونشره إدارة الطباعة المنيرية، مصر (د، ت).
٣٤- شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي، ت ٣٦٨هـ، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، ط/١، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م.
٣٥- شرح ما يقع فيه التحريف والتصحيف، الحسن بن عبدالله العسكري، ت٣٨٢هـ، تحقيق: عبدالعزيز أحمد، ط/ الأولى، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ١٣٨٣هـ- ١٩٦٣.
٣٦- شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك، محمّد بن علي بن طولون الدمشقي الصالحي ابن طولون، ت٩٥٣هـ، تحقيق: الدكتور عبد الحميد جاسم محمّد الفيّاض الكبيسي، ط/ الأولى، دار الكتب العلمية، (د،ت).
٣٧- شعر الحارث بن خالد المخزومي، د. يحيى الجبوري، ط/ الأولى، مطبعة النعمان، النجف الأشرف، ١٣٩٢هـ- ١٩٧٢.
٣٨- ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، طاهر سليمان حمودة، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، ١٩٩٩، (د.ط).
٣٩- ظاهرة الركام اللغوي بين القدماء والمحدثين، د. منصور عبد الكريم الكفاوين، ط/ الأولى، دار الخليج للصحافة والنشر، الأردن، ٢٠١٧.
٤٠- العلاقات الفعلية في كتاب سيبويه دراسة في التراث النحوي وعلم اللغة الحديث، خليل عبدالله عجينة، ط/ الأولى، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ٢٠١٥.
٤١- الكافية في علم النحو، عثمان بن عمر أبي بكر المعروف بابن الحاجب، ت٦٤٦هـ، تحقيق: د. صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب، القاهرة، (د. ط. ت).
٤٢- الكتاب، أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، ت١٨٠هـ، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، ط/٣، مكتبة الخانجي، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
٤٣- كشف المشكل في النحو، علي بن سليمان الحيدرة اليمني، ت٥٩٩هـ، دراسة وتحقيق: د. هادي عطية مطر الهلالي، ط/١، دار عمار للنشر، عمان الأردن، ١٤٢٣-٢٠٠٢م.
٤٤- لسان العرب، لابن منظور، دار صادر، لبنان، بيروت، (د.ط، د.ت).
٤٥- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، عثمان بن جنِّي، ت ٣٩٢، تحقيق: د. علي النجدي ناصف، د. عبدالحليم النجار، ط/ الثانية، القاهرة، (د. ت).
٤٦- معترك الأقران في إعجاز القرآن، عبد الرحمن أبي بكر السيوطي، ت٩١١هـ، تحقيق: أحمد شمس الدين، ط/ الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨.
٤٧- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن يوسف بن هشام الأنصاري، ت٧٦١هـ، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد عبدالله، ط/ السادسة، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٥م.
٤٨- المقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرّد، ت٢٨٥هـ، تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة، ط/٢، دار الرشد، الرياض، السعودية، ١٩٨٦.

٤٩- المنهل الصافي شرح الوافي، محمد بن عثمان البلخي، ت٨٠٠هـ، تأليف محمد بن أبي بكر الدماميني، ٨٢٨هـ، تحقيق: د. أخر جبر مطر، ط/ الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (د. ت).
٥٠- نتائج الفكر في النحو، لأبي عبدالرحمن بن عبدالله السهيلي، ت٥١٨هـ، حققه وعلّق عليه: السيخ عادل أحمد عبدالموجود، والسيخ علي محمد عوض،ط/١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م.
٥١- النجم الثاقب شرح كافية ابن الحاجب، صلاح بن علي بن محمد بن أبي القاسم، ت٨٤٩هـ، ط/ الأولى، مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية، صنعاء، اليمن، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.
٥٢- النحو العربي والدرس الحديث، عبده الراجحي، ط/ الأولى، دار النهضة للطباعة، بيروت، ١٩٧٩م.
٥٣- النكت في تفسير كتاب سيبويه وتبْيين الخفي من لفظه وشرح أبياته وغريبه، يوسف بن سليمان بن بن عيسى الأعلم الشمنتري، ت٤٧٦هـ، تحقيق: أ. رشيد بلحبيب، المملكة المغربية، وزارة الأوقاف والشؤون الاسلامية، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.
٥٤- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين عبدالرحمن أبي بكر السيوطي ت٩١١هـ، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار عالم الكتب، بيروت – لبنان، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨.
الرسائل والأطاريح
٥٥- الصراع بين التراكيب دراسة في كتاب سيبويه، رسالة دكتوراه، الباحث: عبدالله محمد طالب الكناعنة، إشراف: أ. د. يحيى العبابنة، جامعة اليرموك، قسم اللغة العربية، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م
المجلات والدوريات
٥٦- الحكاية في الفكر النحوي دراسة لسانية في ضوء التداولية، عمر محمد أبو نؤاس، مجلة أماراباك الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنلوجيا، المجلد الخامس عشر، ٢٠١٤م.
٥٧- ضمير الشأن والفصل دراسة ومقاربة لسانية، د. فوزي حسن الشايب، حوليات الآداب العلوم الاجتماعية، مجلس النشر العلمي، الكويت، الحولية السابعة والعشرون، ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م.
٥٨- ظاهرة الحذف في النحو العربي، بو شعيب برامو، مجلة عالم الفكر، المجلد/٣٤، العدد/ ٣، الكويت.
٥٩- نظرية تشومسكي التوليدية التحويلية الأُسس والمفاهيم، د. مختار درقاوي، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم الآداب والفلسفة، العدد/ ١٣ جوان، ٢٠١٤م.